

**الرئيس:** لقد ذهبت بعيدا السيد سوسي....

شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد محمود المراوي.

**السيد محمود المراوي:** شكرا السيد الرئيس،

السلام عليكم جميعا.

خلافًا للحصيلة العامة لسياسة الحكومة والبرنامج الجديد الذي قدمه رئيس الحكومة في هذا المجلس، سأعطيكم حقيقة الحصيلة في الميدان والتي أعتبرها مؤلمة ومرعبة ومخيفة: 2000 ضحية الإرهاب، 100 قتيل، 1000 جريح مشلول في منطقة القبائل، 750 ضحية في الكارثة الأخيرة التي اجتاحت منطقة باب الوادي، والتي تقع مسؤوليتها على عاتق رئيس الحكومة ورئيس الدولة، لأن الله لم يخطيء عندما رزقنا بالمطر، وإنما الخطأ يعود على الرجل وعلى الحكومة وعلى المنتخبين المحليين. هذا بالإضافة إلى انتشار الفقر والجوع، حيث وصل عدد البؤساء في الجزائر إلى 14 مليون جزائري، وانتشار البطالة والرشوة والدعارة وتفشي المخدرات وكثرة الإعتداءات التي نراها تتكرر في ولاية البلدية، والتي تنتظر إنشاء لجنة تحقيق من قبل السيد وزير الداخلية، وكذا عودة الأمراض التي كانت موجودة في عهد الأمير عبد القادر كالتيفويد والجرب والسل... الخ، مع تعميم الحفرة التي أعطي بشأنها مثالا أوجهه إلى السيد رئيس الحكومة: قال شيخ بمنطقة الأبيض سيدي الشيخ (ولاية البيض) للسيد وزير الداخلية: عانينا الجوع والحرمان والأمية والبطالة ولم نقل شيئا، ولكن لا نحب الحفرة، فالجزائر لكم.

هذا وازداد الانتحار وكثر اقتصاد "البازار"، حيث عندما نرى الشباب يبيعون في الأرصفة والشوارع، يا أخي، أنا لا أقول إنها حصيلة مطمئنة. وبالإضافة إلى كل هذا، نرى هجرة الإطارات، حيث خلت الجامعات من الأساتذة، وحتى

وعليه، لا بد السيد رئيس الحكومة أن تتطرقوا إلى هذه النقطة لاسيما فيما يخص القانون الأساسي للقضاء الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني المحترم، ومصير تطبيقه مجهول.

ثانيا: الصحة: قلنا مرارا في هذا المقام إن الجزائر في حاجة ملحة إلى سياسة وطنية للصحة، وذلك نتيجة ملاحظناه في الميدان من فرار للأطباء من المستشفيات وتوجههم إلى العيادات الخاصة أو إلى الخارج بسبب انعدام وسائل العمل والراتب الزهيد الذي يتقاضونه.

فمثلا، لا يتعدى أجر رئيس مصلحة مستشفى مبلغ 35.000 أو 40.000 دج شهريا، هذا بغض النظر عن مدة دراسته التي ربما استغرقت 25 عاما، بينما يتقاضى إطارات قطاعات أخرى عشر مرات مبلغ أجرته، وهذا غير معقول، ونرجو من السيد رئيس الحكومة، الالتفاتة إلى هذا الموضوع.

دائما في ميدان الصحة، لاحظنا مؤخرا انتشار بعض الأمراض وبسرعة كمرض السل والتهاب السحابة.... وهذا أمر نعتبره خطيرا، ونود معرفة موقف الحكومة منه.

نفس الشأن بالنسبة إلى مرض "السيدا" الذي بدأ ينتشر بسرعة، ونحن كدولة مسلمة طاهرة، كنا لا نسمع عن هذه الأمراض ولا نراها إلا في الدول الأجنبية. أما اليوم، فلقد انتشر المرض بوطننا، حيث وصل عدد المصابين سنة 1997 إلى 341 حالة، وفي سنة 1999، إلى 426 حالة، وفي سنة 2001 إلى 1000 حالة تقريبا.

هذا ولاحظنا وجود بعض الجمعيات الخيرية التي تحاول توعية الشباب في المدارس بمنهجية أراها غريبة علينا، لأنها تعلمهم كيفية ممارسة العلاقة الجنسية، في الوقت الذي كان من المفروض أن تعلمهم عدم ممارستها....

نحن نود معرفة الجواب عن هذه الأسئلة. ثم لماذا لم يقبل ملف الجبهة الديمقراطية وملف حزبين آخرين؟

نطلب منك السيد رئيس الحكومة أن تكون رجل قانون وأن تطبق القانون مهما كان، وأن تجيبنا عند ردك عن سبب عدم منح الاعتماد للأحزاب التي طلبت ذلك، لاسيما ملف الجبهة الديمقراطية.

في الميدان الرياضي: لماذا وافقتم على إجراء مقابلة في كرة القدم بين الفريق الجزائري والفريق الفرنسي وأنتم تعلمون أن فريقنا يحتل المراتب الأخيرة في القائمة والفريق الفرنسي بطل عالمي، وهذا 15 شهرا بعد البرمجة؟ أرى أن هذا الأمر مخجل. هذا وأشكر الفتاة الجزائرية ذات الجنسية الفرنسية، والفرنسيين ذوي الجنسية الجزائرية على هجومهم على الملعب لتوقيف المهزلة، باعتبار هذه المباراة حطمت آمالهم وباعتبار الجزائري محروم منذ ولادته.

في ميدان الفلاحة: بصراحة لم أفهم سياستك السيد رئيس الحكومة، عندما قررت مسح ديون الفلاحين حتى يتمكنوا من وفاء الدين للبنوك.

كيف هذا والفلاح عاجز ولا يعمل ويقترض من البنوك، ثم نمسح له ديونه وهكذا....؟

لم أفهم هذه السياسة يا السيد رئيس الحكومة.

أتطرق الآن إلى قضية ولاية البلدية والمتعلقة بالاعتداءات والتي وعدني بشأنها السيد وزير الداخلية بإرسال لجنة تحقيق إلى الولاية...

**الرئيس:** أشكر السيد محمود المرابي، وأحيل الكلمة إلى السيد عز الدين جرافة.

المجاهدين لم يضبط تقاعدهم، فأين هو قانون المجاهد والشهيد؟ ثم إننا مازلنا نرى هجومات اللصوص في وضوح النهار ضد المواطنين، والشرطة لا تحرك ساكنا. لماذا؟ لأنها سئمت من الذين استفادوا قانون الرحمة واستمروا في القتل والعدوان.

أضف إلى ذلك مطالب سكان القبائل وهي مطالب كل الشعب الجزائري. إذن، تلکم هي الحصيلة الحقيقية والمخربة للسيد رئيس الدولة منذ أبريل 1999، ورئيس الحكومة منذ سنة 2000. وأنا أسميها كارثة بوتفليقة، لأصل إلى الخلاصة الأولى وأقول إن المسؤولية تقع على السيدين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، بالرغم من أنني أتذكر شجاعة السيد رئيس الحكومة السياسية في سنة 1991 حين قدم استقالته. مع العلم أنه عضو في منظمة حقوق الانسان. وأقول للسيد رئيس الحكومة إن الشعب سئم سياسة الهروب إلى الأمام وسياسة التظاهر والديماغوجية الشعبية، وغياب الدولة في جميع الميادين.

السيد رئيس الحكومة، كل الجزائر منكوبة، مع العلم أن صناديق المداخيل لسنة 2000 تحتوي على مبلغ 230 مليار دج، وقد تحتوي سنة 2001 على مبلغ 250 مليار دج، إضافة إلى احتياط الصرف المقدر بمبلغ 18 مليار دولار، ومع ذلك لدينا 14 مليون شخص محتاج.

السيد رئيس الحكومة، إن رئيس الدولة حاليا بصدد تنفيذ سياسة الرداءة، وكل الشروط والظروف مهيئة لاندلاع حرب أهلية في هذا الوطن، لا قدر الله.

من المفروض أننا في دولة الحق والديمقراطية، وفي دولة الدفاع عن حقوق الإنسان. فلماذا أغلقتم حقل المعارضة؟ ولماذا لم تحصل بعض الأحزاب على اعتمادها؟ مع العلم أن ملفاتها موجودة على مستوى وزارة الداخلية منذ أكثر من 20 شهرا، وقانون الأحزاب السياسية ينص على أن مدة الرد على الملفات لا تتجاوز الشهرين.

بالمعالجة النهائية لأسباب الاضطراب والتطرف بكل أشكاله وجميع مصادره، مع تنشئة الأجيال الصاعدة على ثقافة التعايش والمشاركة والتنافس البناء على خير البلاد والعباد.

فالوثام المدني هو خيار استراتيجي غير محدد بالزمان والمكان، وهو بذلك يعد الوسيلة الفعالة إلى جانب المكافحة الميدانية للظاهرة والمعالجة السياسية لأسبابها.

قال تعالى: "الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون".

كما أن ترسيخ مكانة الجزائر على المستوى العالمي قد أصبح مكتسبا ينبغي تعزيزه والمحافظة عليه.

أما عن المحور الثاني في برنامج الحكومة والهادف إلى توفير الظروف المواتية لتنمية شاملة ومستدامة عبر بعث الاستثمار الوطني والأجنبي، فإنني أسجل ما يأتي:

أ - إن سياسة الإنعاش الوطني المعلن عنها من قبل السيد رئيس الجمهورية والتي تقوم الحكومة الحالية بالسهر على تنفيذها على أرض الواقع، هي مكسب ينبغي الإشادة به وتعزيزه شريطة مراعاة العدالة في التوزيع والصرامة عند الانفاق والمحاسبة على الإهمال وسوء التسيير.

ب - كما ينبغي أن ننوه بالجهود المبذولة على مستوى تحسين المنظومة القانونية في هذا المجال والهادفة إلى توفير الظروف المواتية لبعث الاستثمار وانهاش الاقتصاد. ونذكر على سبيل المثال، قانون الاستثمار الجديد الذي صدر عن رئيس الجمهورية على شكل أمر، وصادق عليه هذا المجلس الموقر، والذي تضمن أحكاما تنظيمية هامة من شأنها أن توسع آفاق الشراكة، وتضع

**السيد عز الدين جرافة:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب الأفاضل،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته، وتقبل الله صيام الجميع.

إنها لفرصة ثمينة وسعيدة أن نلتقي في هذه المناسبة الطيبة، والتي شاء الله أن تكون في الأيام المباركة وفي الشهر المبارك، شهر رمضان المعظم، لمناقشة الحصيلة السنوية للحكومة وتقييمها بعد مصادقة المجلس الموقر على برنامجها قبل 15 شهرا.

السيد الرئيس،

إن استعراض الوضع العام للبلاد والوقوف الصادق على النجاحات والاختفاقات التي رافقت عمل الحكومة في نقاش صادق مثمر وبناء، يهدف إلى تلمين المكتسب وتعزيزه، والتشخيص الواقعي للعوائق والعقبات التي كانت سببا للاختفاقات، ومن شأنه أن يعزز ويوسع قاعدة التشاور والتحاوور حول القضايا ذات المصلحة الوطنية، ويجند أكبر إجماع ممكن حول سياسة التقويم الوطني.

السيد الرئيس، فيما يخص المحور الأول والذي يعد أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج الحكومة، وهو استعادة الوثام المدني، فإنني أقول بلا عقدة ولا مزايمة إنه قد تحقق فعلا خير كثير وكبير، وهذا بفضل الله أولا، ثم بجهود المخلصين من أبناء هذا الوطن، وهذه حقيقة واقعية لا ينكرها إلا جاحد، رغم استمرار بعض العمليات اليائسة هنا أو هناك.

لكن يتطلب الواقع بذل جهود أخرى للحفاظ على هذا المكتسب وتثمينه، ولاستكمال ما بقي من المسار نحو الوثام الشامل الذي يوفر المناخ الملائم والأدوات الكفيلة

أما فيما يخص المحور الثالث، والخاص بالحكم الراشد، وتعزيز دولة الحق والعدل، فأعتقد أنه رغم بعض المحاولات التي تبذل هنا وهناك مثل تكييف المنظومة القانونية وتحسينها وتزويد العدالة بالوسائل البشرية والمادية، غير أن هذه الجهود تبقى بعيدة عن تحقيق الهدف المنشود، وهو تعزيز سيادة القانون بشكل يضمن حقيقة حماية حقوق الأفراد والمجتمع من التعسف والتجاوز.

وفي هذا المجال، ما يزال المواطن يعاني يوميا تصرفات الإدارة، كما يعاني التهميش والاقصاء، وفي بعض الحالات الحرمان غير المبرر. وقد ظهر ذلك بشكل جلي وواضح عبر الانتفاضات الشعبية في مختلف الولايات التي عرفت اضطرابات وأعمال شغب أحيانا.

سيادة الرئيس،

إن استعادة ثقة الشعب في دولته وحكامه، وتقليص الهوة النفسية والشعورية بين الحكام والشعوب، ليس له إلا طريق واحد وهو العدالة بين الناس، لقوله تعالى: "وأمرت لأعدل بينكم"، ومساواة الجميع أمام القانون دون محاباة أو تمييز لقول الرسول - ص - "والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها"، وقول عمر بن عبد العزيز "إضرب بني الأكرمين"، ذلك أن العدل هو أساس الملك، وأن الله سبحانه وتعالى جعل الإمام العادل أول الذين يظلمهم بظلمه يوم لا ظل إلا ظله.

إن مثل هذا العدل المطلوب لا تستطيع القوانين وحدها أن تأتي به، ولن تستطيع ذلك رغم ضرورتها وأهميتها، لأنه يجب أن يجسد بواسطة رجال عادلين يؤمنون بالعدل ويمارسونه ولو على أنفسهم أو الأقربين.

إن إخفاقات الحكومة في هذا المجال تعود في نظري إلى عدم التركيز على الرجال المؤهلين....

بين أيدي المستثمرين التسهيلات الضرورية والآليات الفعالة التي تمكن من استفادة العقار الموجه للاستثمار... الخ.

إلا أنه من الناحية الواقعية والفعلية، لم يشهد المواطن إلى حد الآن إنطلاقة حقيقية لهذا الاستثمار متناسب مع التسهيلات المقدمة والأهداف المرجوة، مما يؤكد مرة أخرى أن ثمة خلل في مكان ما، ينبغي البحث عنه بكل موضوعية.

حقا لقد بذلت الحكومة جهودا متعددة الاتجاهات، إلا أن هذه الجهود رغم أهميتها تبقى بعيدة عن تحقيق النتيجة المرجوة على أرض الواقع.

فرغم التحسن النسبي على صعيد الاقتصاد الكلي، والتحسن الملحوظ في التوازنات المالية الخارجية بفضل ارتفاع الإيرادات من المحروقات، ورغم بلوغ احتياطات الصرف مستوى قياسيا نتيجة التحسن الملحوظ في أسعار النفط، إلا أن الواقع الاجتماعي للمواطن يبقى بعيدا جدا عن تلبية الحد الأدنى من الحاجات الضرورية في مختلف مجالات الحياة، وتبقى تطلعات المواطنين المشروعة للعيش الكريم بعيدة المنال.

السيد الرئيس،

إن عدم التحكم الواقعي والميداني في التوترات الأكثر حدة في المجتمع، وعدم تلبية الحد الأدنى من الحاجات الضرورية للمواطن خاصة في مجالات السكن اللائق والتشغيل، وتحسين القدرة الشرائية وكذا مستوى العلاج ونوعيته، والتربية والتعليم، وتقليص حجم البطالة... قد ينتج عنهما لا سمح الله الاخلال بالسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، مما يهدد بنسف كل عملية اصلاح اقتصادي وسياسي ومسعى التحول الشامل المطلوب النهوض به.

صراعات هامشية تغذيها انتمايات وولاءات جهوية بالية ركيكة. إن تناحر العصب والزمرو و "الباندية" في ساحة "البلاط" والضبابية التي تكتنف التسيير الشفاف للمال العام، وتسخير مقدرات الدولة الجزائرية لهذه العصب... كل هذا لا يخدم مصلحة جزائر المليون ونصف المليون من الشهداء، بل لا يزيد الوضع إلا تأججا واحتداما وتأزما.... وتلك هي مصيبتنا.

السيد رئيس الحكومة،  
إن الدولة القوية والقادرة لا تتفاوض مع الأشباه عندما يتعلق الأمر بأحد عناصر سيادتها ورموز قوتها وهيبته.

إن هذا التفاوض يثقل كاهل الأمة ولا يزيد صفوفنا إلا تشتيتا وتمزقا.... إنني أتهم السياسة المتبعة لمعالجة الأزمة، لأن بوادر إضعاف الدولة الوطنية وتمزيقها قد بدأت تظهر في الأفق.

السيد رئيس الحكومة،  
إن التجمع الوطني الديمقراطي قد يكون مرتاحا ومؤيدا لبعض الإجراءات الجريئة التي قمت بها في السنة الماضية، رغم الإعصار الاجتماعي، خاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي من شأنه - إن طبق بحذافيره - تخفيف عبء الفقر عن كواهل الفقراء والمعوزين.

لكن نتساءل: ما هي الضمانات الكفيلة بصرف هذه الملايير المعتبرة إلى ما رصدت إليه؟ إن زمرة "الباندية" ترصد هذه الفرص الممنوحة لهم من الحكومة للإنقضاض على الفريسة لكي لا تنجز بها المشاريع المقررة لذلك. هذه الفئة - وأنتم تعلمون ذلك - متسللة في كل دوايب الإدارة المحلية ولها سمسرة معينون يخططون لها ويتاجرون معها.

كيف يمكن الاقتناع بفكرة الإنعاش الاقتصادي المنشود من قبل رئيس الجمهورية في بلد لا يملك أدنى أدوات

**الرئيس:** شكرا للسيد عز الدين جرافة، وأحيل الكلمة إلى السيد إدريس خضير. (...). غائب. إذن أحيلها إلى السيد اعمارة حيتة.

**السيد اعمارة حيتة:** سيدي الرئيس،  
السادة الوزراء،  
السادة النواب.

إن الأوضاع الاجتماعية المتردية وتدني مستوى معيشة الشعب الجزائري والسياسة الاجتماعية المتبعة من الجهاز التنفيذي تجاه الطبقات الكادحة والمحرومة رغم التحسن الملحوظ في خزينة الدولة، تنذر بخطر محقق وزعزعة اجتماعية ثانية تكون عواقبها وخيمة على الشعب والدولة الوطنية.

إن هذه الأوضاع ولامبالاة المسؤولين السياسيين المباشرين والقابعين في جحورهم وديارهم عندما تتفاقم الأزمة، زادت من مشاعر اليأس وهدمت الثقة المتبقية مع الحكومة لدى شريحة معتبرة من المجتمع الجزائري، فكان نتاجها الانفجار الشعبي العارم الأخير من واقع مرعاش لا يعيره أهل الحل والعقد في البلاد أي اهتمام، ولم يستخلصوا منه بعد الدروس لكي لا تتكرر الفاجعة التي أملت بنا.

إن شعبنا يئس هذا الوضع المتردي والوعود الجوفاء والخطابات الرنانة الطنانة التي تنمق فيها الكلمات المعسولة، وهو لا يرى تغييرا جذريا في واقعه أو تحسنا ملحوظا في حياته اليومية؛ دائرة البطالة تتسع يوما بعد يوم، والفقر المدقع ينخر عائلات جزائرية بأكملها، أغلبيتها لا تجد لقمة العيش لإعالة أبنائها، وأقلية متبجحة متغطرسة تتباهى للبروز أمام عدسات التلفزة تتنعم في الصالونات والولائم التي تصرف فيها أموال الخزينة العمومية دون أي وازع أو رادع. ومما زاد الطينة بلة إنهماك أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في

**السيد الصادق بوقطاية:** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
معالي السادة الوزراء،  
أيها الإخوة الإطارات،  
زميلاتي، زملائي، أعضاء هذا المجلس الموقر.

السيد الرئيس، لقد أعددت دخلا كتابيا إلا أنه بعد أن استمعت إلى بعض الأطروحات من هنا وهناك، تخليت عنه لأقول في البداية للسيد الرئيس: "اللي تضربو يدو ما يغيضوش الحال".

السيد الرئيس، أرى أن بيان سياسة الحكومة جاء متناسقا ومتكاملا ومتجاوبا مع برنامج حكومتكم الذي قدمتموه أمام هذا المجلس، ونشكركم على ذلك، ومن لا يشكر الرجال على جهودهم لا يستطيع أن يشكر الله عز وجل.

السيد الرئيس، إن حكومتكم تحملت المسؤولية في ظروف صعبة، حيث من منا لا يعرف أن الجزائر تعيش وضعا صعبا جراء محاربة الإرهاب، وتفاقم البطالة، وغلاء المعيشة، وندرة الأدوية. وقد عملتم السيد رئيس الحكومة منذ الوهلة الأولى التي توليتم فيها هذه المسؤولية، على مختلف الأصعدة سواء الوطنية أو الدولية.

وأبدأ بالقضايا الدولية التي بذلت فيها حكومتكم جهودا معتبرة، منها ما يتعلق بمفاوضات الشراكة مع المجموعة الأوروبية - وهي تعد من الأهمية بمكان إذا ما أردنا أن ننهض بالاقتصاد الوطني - ومنها ما يتعلق بقضية الشعب الفلسطيني - وتعد الجزائر الدولة الوحيدة في العالم العربي، إن لم أقل في العالم الثالث التي أخذت مواقف، وقالت لا بد أن تقام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس - ومنها ما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، وما هذا إلا من أخلاقنا وتاريخنا وتقاليدنا النضالية.

الرقابة لذلك؟ مع العلم أن المجلس الدستوري قد حرم النائب والهيئة التشريعية من أدنى حقوقهم الدستورية مع أن الدستور واضح وضوح الشمس، ولن نسمح لأي كان بأن يظأه أو يتعدى عليه مهما كانت منزلته أو صفته. فنتساءل: من يراقب من؟

يهللون ويكبرون لسويسرا وأمريكا التي ضربها الإرهاب مؤخرا ولا يتفوهون بكلمة واحدة عن الإرهاب الأعمى الذي يحصد يوميا أرواح الأبرياء والعزل والرحل في الجزائر العميقة من قبل وحوش فقدوا كل معاني الإنسانية النبيلة. وآخر مآتمنا ما جرى بالأمس في دائرة خميس مليانة... ما الذي جناه واقترفه هؤلاء لكي تزهد أرواحهم؟ هل لديهم معرفة في السياسة أو معرفة في خبايا الحكم والنظام ودواليبهما؟

كل هذا يجري في الميدان، ووزير الداخلية "يزيد زرهوني" يقدر عدد الإرهابيين بـ 300 مسلح. فإن كان الأمر كذلك، نتساءل كيف تعجز دولة كالجزائر بإمكانياتها المادية الضخمة في القضاء على هذه الشرذمة؟ هل يندرج هذا التصريح في باب الاسترخاء والركون؟ أم أنه وسيلة ذكية لإيهام الرأي العام أن الإرهاب قد قضي عليه؟ أم أن الشبكة المعلوماتية التي هي في حوزة وزير الداخلية والجماعات المحلية قد تعدتها الأحداث، وأكل عليها الدهر وشرب؟!

أفيدونا السيد رئيس الحكومة، وأنتم مشكورون. وشكرا.

**الرئيس:** شكرا للسيد حيتة. أذكر بأن السيدين عبد القادر شقو، وأحمد شعواطي قدما بتدخلين كتابيين، سوف يمكن منهما رئيس الحكومة لاحقا، ويرد عليهما في حينه.

أحيل الكلمة إلى السيد الصادق بوقطاية.

كل الشركاء الاجتماعيين، وفي دفع رواتب 45 ألف عامل ظلوا يعانون الأمرين، أليس هذا هو إزاحة الغبن والفقر والضيم عن 45 ألف أسرة جزائرية؟!

السيد الرئيس، سبق وأن قلت إنني أعددت تدخلا كتابيا، لكن فضلت التدخل شفويا عندما سمعت محتوى بعض التدخلات والذي لا يليق بمقام هذا المجلس الموقر، ولا يليق بنواب الأمة، ولا بحكومة هذا الوطن، ونحن مرتبطون بشعبنا ووطننا، وعلى أتم الاستعداد لنضحي ونعيش معاناة المواطنين البسطاء في المدن والأرياف. والحمد لله أن البث ليس مباشرا، حتى لا يسمع سكان البادية والريف والمدن - وهم جالسون مع أبنائهم في بيوتهم - نواب الأمة وهم يقولون إن هذا ليس لائقا أو أن هذا انتهينا منه، أو أن هذا لم نفعله، ذلك أن الكلام سهل، بينما العمل صعب.

إذن لنشمن ما بذلته الحكومة من جهود كبرى منها تخفيض المديونية؛ أو ليست هذه الأخيرة من العوائق الكبرى لاقتصادنا الوطني؟! ألم يتم تخفيض المديونية في عهد هذه الحكومة؟ (لا نحذف جهود الحكومات الماضية) هذه الحكومة التي منذ أن جاءت ببرنامجهما وضعت المعالم منذ الوهلة الأولى، وحددت الرؤى، وخططت لتصل إلى نهاية المطاف، والعبء ثقيل وثقيل على جميع أبناء هذا الوطن. لذا لا بد أن نضع اليد في اليد، ونتنكر للذات، ونتجرد منها لنصل إلى تحقيق طموحات جماهير شعبنا من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب.

إذن السيد الرئيس، حكومتكم موفقة، وأقولها دون ضبابية، لأنه لا بد أن نشكر الرجال على جهودهم. ونحن متأكدون أنكم ستواصلون بذل الجهد لمواصلة الحوار مع ممثلي "العروش"، وهي شجاعة كبرى من حكومتكم بأن تلجأ إلى الحوار، ذلك أنه لا حل للمشاكل دون حوار، وأنتم أهل له، لأنكم ذي صدر رحب، ولكم رؤية بعيدة مع

أعود السيد الرئيس إلى الوضع الأمني، وقد قلت يوم قدمتم برنامج حكومتكم: لقد أحسنتم الهندسة وترتيب القضايا والأولويات. ويكفي حكومتكم فخرا أن حافظت على التوازنات الكبرى، وأن بدأت في تطبيق إصلاح العدالة.

كما يكفيها فخرا أن شرعت في تجسيد ما أوصت به اللجنة الوطنية لإصلاح الدولة وتقويمها.

السيد الرئيس، إنني لأرى جهود حكومتكم مترامية أمامي، وحروفها مبعثرة، ولا أستطيع جمعها لأوفيكم حقكم، أنتم وطاقم حكومتكم.

السيد الرئيس، إن الإجراءات التي اتخذتها حكومتكم عشية الكارثة الطبيعية الربانية، والتي لا نستطيع أن نقول فيها إلا: "اللهم لا نسألك رد القضاء، لكن نسألك التخفيف واللطف فيه"، حيث ومنذ الوهلة الأولى نزلتم السيد الرئيس رفقة أعضاء حكومتكم إلى "باب الوادي" و"تريولي" وتحديثتم مع المنكوبين، واتخذتم قرارات جريئة وحاسمة لم نعهدها من قبل. وبالفعل حلت تلك المشاكل، في حين نسمع هنا كلاما عن الاعانات الدولية، وكلمة "الباندية" في هذا المجلس الموقر والتي أطلب حذفها من محضر الجلسة.

السيد الرئيس، لقد تعلمنا في جبهة التحرير الوطني أنه عندما يتعلق الأمر بالقضايا الوطنية وبالمصلحة العليا للوطن والأمة، نتجرد من الذات ونتنكر لها، ولا نستغل معاناة الشعب وفقره، لأننا نحن أبناء الشعب. هذا ونسأل بعضنا البعض: هل من السهل أن نجلس في هذا المكان ونقول ما نشاء؟ والشاذ لا يقاس عليه.

إنه إذا ما أردنا أن نبني دولة، وأنتم السيد الرئيس وضعتم اللبنة الأولى لإرساء تقاليد الدولة من خلال حكومتكم وشخصكم والمتمثلة في فتح باب الحوار مع

واليوم بعد أحداث سبتمبر الماضي في أمريكا، يراد فرض واقع دولي جديد تحت شعار مكافحة الإرهاب لفرض إملاءات دولية تقوض السيادة الوطنية للدول وتتدخل في طريقة لباسنا وكلامنا وأذواقنا وأسرنا وبرامجنا التعليمية وقوانيننا في إطار "أمركة" العالم بل صهينته لتقوم دولة إسرائيل من الفرات إلى النيل.

السيد رئيس الحكومة،

إن مشكلتنا اليوم ليست في حصيلة حكومتكم المحترمة وفي أدائها التقني والميداني.

فأية حصيلة وأنا أرى هذه الأيام زرع بذور تفتت الوحدة الوطنية؟ وأية حصيلة وأنا أرى من يدعو إلى الانفصال وصول ويجول ويتبجح والدولة غائبة؟! وأية حصيلة والسلطة تحاور جهات مطعون في تمثيلها - مع احترامي الكامل لشخصكم السيد رئيس الحكومة - ونحن على أبواب انتخابات تشريعية؟!

نعم كل شيء قابل للحوار الواسع والمعمق الممثل للجزائريين كل الجزائريين، والذي يريد أن يمرر أرضية ما، فليقدمها في برنامج الانتخابي والانتخابات على الأبواب.

إن تغييب الشعب بكل شرائحه وامتداداته والقفز فوق المؤسسات الدستورية في تمرير مشاريع تفتت وحدة الجزائر، وترهن مستقبلها، سيجعل الأجيال القادمة تلعن جيلنا - لقدرة الله - وصدق مفدي زكريا إذ قال:

ومن لم يصن حرمت البلاد... ويذر النفايات خان جيله

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الهشاشة أو الضعف الذي تعيشه الجزائر، سيسهل عملية تمرير المشاريع المشبوهة ويضيع مرة أخرى فرصة الخروج من الأزمة وتحقيق الاستقرار وإرساء الديمقراطية.

إخوانكم في الحكومة لإخراج هذه المنطقة التي نتألم لآلامها، ونشعر عندما يصيبها أي ضرر...

**الرئيس:** شكرا للسيد الصادق بوقطاية، وأحيل الكلمة إلى السيد نصر الدين سالم الشريف.

**السيد نصر الدين سالم الشريف:** شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء، الحضور الأكارم.

إن اعتماد المراقبة والمراجعة والتقييم والاقتراح والاصلاح في إطار المؤسسات الدستورية - وعلى رأسها البرلمان - هو الأسلوب الأسلم لبناء دولة القانون والمحافظة على وحدة الوطن واستعادة ثقة المواطن.

وقد جربنا سيدي الرئيس خلال الستينات والسبعينات أسلوب المخططات الكبرى التي فشلت، لأنها كانت بعيدة عن الأطر الدستورية والديمقراطية وبالتالي كانت بعيدة عن الشعب.

إن الحقل الذي تزرع فيه برامجنا وإصلاحاتنا هو الشعب الجزائري بخصائصه وثوابته وإسلامه ونوفمبره وتاريخه، والقفز فوق هذه الحقائق غير محمود العواقب قطعاً.

إن إخضاع المبادئ والثوابت للضغوط والإملاءات الدولية ضيع على العرب والمسلمين (فلسطين سنتي 1948 و 1967 من القرن الماضي) لأنهم انبطحوا أمام الواقع الإيديولوجي والسياسي الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية، وتبنوا إيديولوجيات تنافي دينهم وحضارتهم وشخصيتهم، فلم يحققوا لا التحرير، ولا التنمية ولا المساواة، ولا الديمقراطية، بل رهنوا اقتصادهم ودمروا زراعتهم وعمقوا الهوة بينهم وبين شعوبهم.

سيدي الرئيس، إن هذه الهشاشة والضعف والتخبط لا يسمح للجزائر بالصمود أمام الضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية، وإن العودة الدائمة إلى الشعب من خلال الصندوق الشفاف، ومن خلال احترام ثوابت الأمة وقيمها، والحوار مع ممثلي الشعب الحقيقيين، كل ممثليه - على اختلاف مشاربهم وأحزابهم - الذين أفرزتهم الانتخابات النزيهة مع فتح وسائل الاعلام للجميع، هي السبل الوحيدة لوضع اللبنة الأولى لإنهاء المرحلة الانتقالية وتحقيق الأمن والاستقرار وإرساء قواعد الديمقراطية.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله.

**الرئيس:** شكرا للسيد نصر الدين سالم الشريف، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر كويني.

**السيد عبد القادر كويني:** بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة الإطارات المرافقة للحكومة،

الزميلات والزملاء النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أفتتح مداخلتني بالترحم على ضحايا الفيضانات التي مست العاصمة ومناطق أخرى من الوطن سائلا المولى عز وجل أن يتغمدهم برحمته الواسعة وأن يسكنهم فسيح جنانه.

كما أتقدم بالتعازي الخالصة إلى عائلات الضحايا، وأسأل الله أن يرزق كل من اکتوى بهذه الأزمة الصبر والسلوان.

كيف يمكن أن نرسي الاستقرار والديمقراطية، والارهاب مايزال يحصد أرواح الأبرياء؟ إن مرحلة بقايا الإرهاب طالت... وأخشى أن ندخل في مرحلة بقايا بقايا الإرهاب.

كيف يمكن أن نرسي الديمقراطية ونصل إلى الاستقرار، والحريات الفردية والجماعية ما تزال مهددة؟ كيف تفسر السيد رئيس الحكومة منح الاعتماد للجمعيات الوطنية على أساس انتقائي وعدم منح الاعتمادات للأحزاب مع أن الملفات لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية؟

أما عن المساعدات والدعم المقدمين إلى هذه الجمعيات، فحدث ولا حرج! كيف تفسر سيدي الرئيس منع الصورة بالخمار للمرأة الجزائرية في بطاقة التعريف الوطنية، وجواز السفر، وأنت تقرأ قوله تعالى: "وليضربن بخرهن على جيوبهن"؟ كيف يمكن، سيدي الرئيس، أن نرسي الديمقراطية، ونصل إلى الاستقرار، ونجد من يتخذ مكافحة الإرهاب - وهي واجب - وسيلة لمحاربة الاسلام، والاستهزاء بأحكامه، من الاستهزاء بصلاة الاستسقاء إلى الاستهزاء بالأحكام الأخرى؟ وانظر معي هذه "الكاريكاتور"، حيث يدور الحوار بين شخصين:

- الجيش الوطني الشعبي موجود هنا؟

- لماذا تسأل؟

- منذ متى؟

- نعم (14) قرنا.

وهنا أتساءل السيد الرئيس، ما الموجود منذ (14) قرنا؟! إنه الإسلام. هذا هو الهدف.

إن الإرهاب الأعمى الذي يجب محاربه وعلاج أسبابه في آن واحد، لا يجوز أن يدفع إلى خلط المفاهيم؛ فمنع الأذان في التلفزيون، وغلق المصليات في المطارات وغيرها، وإطلاق العنان لفلول الشيوعية والستالينية البائدة لتطلق سمومها وحقدتها وعقدتها التاريخية تجاه المجاهدين والثورة، وتجاه الجيش والدولة، وتجاه الإسلام والعروبة، بمثابة خطر كبير على الوطن.

سيدي الرئيس، أعود إلى محتوى بيان السياسة العامة لأسجل ما يأتي:

لقد استمعت إلى السيد رئيس الحكومة المحترم يوم أن عرض محتوى السياسة العامة لحكومته بكل عناية وتمعن.

وخلصت إلى ما خلص إليه، من أن محتوى السياسة العامة في عمومه يعد نظرة مستقبلية استشرافية لغد زاهر ومزدهر رغم احتوائه لبعض المؤشرات القطاعية التي تبرز مدى التقدم الحاصل في هذا القطاع أو ذاك... وسأكون متطلعا أيضا لمستقبل مشرق وزاهر لبلدي الذي يعاني تكالبا مسعورا من الأعداء التقليديين وعملائهم، يهدد كيانه الاجتماعي ووحدته الوطنية ويدفع إلى الانفجار، لا سمح الله. وأقول إنه بات من الواجب اليوم أكثر من أي وقت مضى التحصن بالشواهد الوطنية وترسيخها واحترامها وترقيتها وجعلها عوامل جمع لا تفرقة. كما أن استكمال مسار مسعى المصالحة الوطنية بكل جدية وشفافية من شأنه أن يعجل بتفويت الفرصة على كل المتربصين بالجزائر، وأن تكريس دولة الحق والقانون والمؤسسات، واحترام الحقوق الفردية والجماعية للمواطنين، وتجسيد ديمقراطية حقيقية تحترم فيها إرادة الشعب في اختيار ممثليه، وتعددية سياسية إعلامية لا تعدد أحزاب، أو تعدد جرائد وترقيتها في إطار الدستور وقوانين الجمهورية، أمر يقرب الهوة الموجودة بين الحاكم والمحكوم والتي مع الأسف تتسع ولا تضيق، ويكون الحوار الذي أشار إليه رئيس الحكومة وإلتزم به ميدانيا، منهجا لحل كل الأزمات وتذليل كل العقبات والخلافات.

وعليه، بات لزاما على الحكومة وهي تقبل على تنفيذ إصلاح هياكل الدولة أن تبدأ بمحاربة الأمراض الفتاكة التي تعانيها الإدارة من رشوة ومحسوبية واستغلال للسلطة والنفوذ والتمهيش والحقرة.

وقبل أن أتطرق إلى محتوى بيان السياسة العامة، أود أن أعرج على تداعيات الكارثة التي مست مناطق عدة من الوطن ومن العاصمة التي راح ضحيتها مئات المواطنين والمفقودين، لأقول إنها مأساة وطنية تجعلنا بحق نقف وقفة تأمل واعتبار من خلال مراجعة حساباتنا وآليات التكفل بمثل هذه الحالات وفي مختلف الجوانب المرتبطة بأية كارثة قد تقع. أي يجب الاستعداد لها، ووضع مخططات النجدة لمواجهتها ثم معالجة الآثار المترتبة عليها بالسرعة والفعالية المطلوبة.

أقول كان بالإمكان تجنب هذه الخسائر أو التقليل منها لو اتخذت التدابير اللازمة، خاصة إذا علمنا أن مصالح الأرصاد الجوية قد أبلغت الجهات المسؤولة بالتطورات غير العادية للأحوال الجوية.

إن ما حدث في هذه الكارثة يتطلب في نظري تحقيقا جديا عن التقصير الذي سبقها، إذ لم تتخذ أية احترازا. كما أنه يجب التحقيق في اللامبالاة التي رافقت الكارثة.

يجب في نظري معاقبة كل المقصرين والمتجاوزين ومحاسبتهم، خاصة في جانب معالجة الآثار، حيث أن المساعدات تحول وتستغل، والسكنات يستفيد منها الانتهازيون، وخير مثال على ذلك ما نشر اليوم في جريدة "الخبر"، حيث أن سكنات المعلمين والأساتذة ببلدية القبة - والتي يبلغ عددها 41 مسكنا - اقتحمت ليلا من قبل أناس مشبهين لتسكنها 34 عائلة دون علم أحد ولا حتى وزارة التربية الوطنية التي تعد السكنات تابعة لها، ولا اللجنة الولائية المكلفة بالمنكوبين. واليوم يقوم أساتذة ومعلمي 16 مؤسسة تربوية بالقبة ببيوم احتجاجي.

أكرر وأقول إنه آن الأوان لتتحمل السلطات العمومية مسؤوليتها كاملة في اتخاذ كل الاجراءات قبل حدوث مثل هذه الكوارث، وكذا اتخاذ التدابير لتقديم المساعدة والعون إلى المتضررين.

نعلم كلنا المأزق المؤسساتي التام والركود والتراجع الاجتماعي الاقتصادي المهيكلي.

إن الأحداث المؤلمة التي اجتاحت منطقة القبائل خاصة والكثير من مناطق البلاد عامة، أثبتت الطلاق البين بين المسؤولين والمواطنين، الأمر الذي يطرح أكثر فأكثر في شكل قطيعة وتحول عميق، إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع.

إن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية نبه في العديد من المرات إلى أن كل ترميم جزئي غير مجد، إذ يجب التغيير الشامل والكامل.

إن السلطة الحالية بعثت شيئا من الأمل من بداية عهدها لم يدم طويلا، إذ بمجرد ما انقشع الضباب أثبت النظام القائم فشله وعجزه عن إقامة عقد اجتماعي جديد. وعوضا عن الاعتراف بخطئه واتخاذ الموقف الشجاع وسلك أسلوب القطيعة التامة، شرع النظام في إعادة رسكلة نفسه بنفسه (لانستطيع انقاذ الجزائر والنظام معا) إلى أن بلغت الحفرة ذروتها وأصبح التهميش فاتورة يومية.

ولا ينجر الاقصاء الاجتماعي فقط عن الفقر الذي يبسط نفسه على المجتمع، ولكن أيضا عن اقضاء نصف الشعب الجزائري أي النساء اللواتي هن محبوسات نص قانوني يجعل منهن قصرا مدى الحياة. هذا إلى جانب اغتصاب أدنى حقوق الإنسان وهي المساواة بين الأفراد. ضف إلى ذلك أن حوالي 300.000 شاب يرمون كل سنة من المدرسة نحو الشارع دون أمل في المستقبل ولا تكفل سريع بهم، مما يجعلهم عرضة لكل الانحرافات.

ومع ذلك صبر الشباب الجزائري أكثر من اللازم إلى درجة أنه أصبح يستحق "ميدالية" على صبره.

إنه من المفارقات العجيبة كما قال السيد رئيس الحكومة في عرض سياسته العامة، أن نرى الوضعية المالية للبلد تتحسن وفي المقابل نجد الوضعية الاجتماعية للمواطن تتدهور، ولا نرى تناسبا بين هذا وذاك، لعلها تراكم مشاكل السنين. لكن بالمقابل نلاحظ تراكم شهوات البشر في جمع المال والاستحواذ عليه بكافة الطرق، حيث صارت الأموال العمومية مسخرة لخدمة جماعات معينة دون غيرها.

لذا طالبنا نحن في حركة النهضة، بضرورة إحاطة تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي بكامل الشفافية اللازمة مع وجوب توفر قانون يضمن الرقابة المستقلة للمشاريع إلى جانب مجلس المحاسبة. بل ولا بد من سياسة رشيدة، تسير من خلالها أموال الأمة إلى المفيد الذي يعود على المواطن البسيط بالخير.

إننا نسمع هذه الأيام عن التحضير لإقامة سنة الجزائر بفرنسا قصد التعريف بالثقافة الجزائرية، ونتساءل: لماذا فرنسا بالذات؟ لما لا دولة أخرى أوروبية أو عربية؟ ففرنسا تعرف عنا ما لا نعرفه عن أنفسنا. كما أتساءل: من المسؤول عن صرف هذه الأموال؟ أليست هذه أموال الشعب؟ نريد توضيحا سيدي رئيس الحكومة.

قطاع التربية الوطنية: رغم الجهود المبذولة....

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر، وأحيل الكلمة إلى السيد صالح براهيميه وله 10 دقائق.

**السيد صالح براهيميه:** شكرا السيد الرئيس. السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي ومعاونيهم، زميلاتي، زملائي.

السادة الحضور، صباح الخير، وصح صحتكم.

تعيش بلادنا مرحلة نهائية صعبة لم تمر بها من قبل، إذ

الثانية من أرضية "القصر" تنص صراحة على وجوب متابعة المجرمين والأميرين أمام محاكم مدنية.

لكن لا المحكمة المدنية ولا العسكرية نظرت في هذه الملفات.

وكعينة فقط لما يحدث في عدالتنا، نذكر كمثال دائرة اختصاص محكمة "عزازقة" بولاية "تيزي وزو" التي عرفت ثلاث (3) وقائع خطيرة:

1 - حدثت الأولى بتاريخ 1996/08/07 عندما أطلقت مصالح الشرطة النار على المرحوم آيت السعيد طارق بن حميد وهو على متن سيارته، فتوفي إثرها.

طرق والد المرحوم السيد آيت السعيد حميد، وهو ابن شهيد ووطني، كل الأبواب منذ سنة 1996 إلى يومنا هذا لمتابعة ومعاقبة المتسببين في مقتل ابنه، لكن دون جدوى، إذ تم حفظ الشكاوي عدة مرات بل حتى الشكاية المرفوعة مع التأسيس كطرف مدني أمام محكمة "عزازقة"، تم حفظها هي الأخرى.

وبعد رسالة بعثها والد المرحوم إلى السيد وزير العدل، فتح التحقيق ثانية وتم الاستماع إلى الشاكي في شهر فيفري 2001، لكن لا خبر عن القضية من ساعتها، في حين علم الشاكي بخبر ترقية بعض المسؤولين في تلك المنطقة.

2 - تمثلت الحادثة الثانية في اغتيال 6 ضحايا في دائرة اختصاص محكمة "عزازقة" في الأحداث الأخيرة لمنطقة القبائل. لكن لم يتم توقيف ولا مجرم واحد، وبقيت هذه الملفات جانبا ليرسو عليها الغبار. فمن ينفذ الغبار عنها لتظهر الحقيقة ويعاقب المجرمون؟

3 - تمثلت الحادثة الثالثة فيما حدث لمناضل التجمع

مرت الجزائر خلال السنة المنصرمة بمرحلة خطيرة وهامة؛ هامة، لأن سعر البرميل الواحد من البترول وصل إلى مستواه الأعلى وتحسن المدخول، فكانت الفرصة سانحة لنهوض اقتصادي وليس لإنعاش اقتصادي فقط.

كما أن نهوض بعض الحركات ومظاهرات الشباب هنا وهناك، منح الجزائر فرصة لا تعوض لإحداث هذه القطيعة المنتظرة من عهد المرحوم بوضياف، إلا أن الآمال تبحرت.

أما الخطورة التي ندق ناقوسها لنذكر من أراد نسيانها بل ومن تعمد تعقيدها وتغذية روح العنف والشقاق والمراوغة والحيلة، فتتمثل فيما يحدث منذ الربيع الأسود الماضي. فرغم استشهاد حوالي 100 روح بريئة، شهداء الحفرة وشهداء الديمقراطية والحرية، ما تزال السلطات العليا للبلاد تريد تزييف هذه الأحداث وتحريفها.

ونتغنى منذ عدة سنوات بدولة القانون أو دولة الحق والقانون، والجهاز الذي يؤدي هنا الدور الأساسي هو جهاز العدالة الذي يمكن أن نقول عنه ما يأتي خلال السنة الماضية:

- تم سن نص قانون قمعي عند تعديل قانون العقوبات، وهذا لأجل الحد من عمل الصحافة الحرة التي أدت دورها ووقفت حجر عثرة في وجه السلطة.

لكن الأخطر يتمثل في وقوع جرائم قتل عمدي واغتيال وتجريح وحرق وكسر من قبل بعض أجهزة الأمن خلال الأحداث الدموية للربيع الأسود. وللأسف الشديد وزيادة على النقائص المألوفة، نجد هذه المرة رفضا للعدالة، إذ لم تتم أية متابعة ضد مرتكبي جرائم القتل المذكورة رغم الشكاوي العديدة بشأنها والتي علقت كلها، والبعض منها تم حفظها. أفلا يعاقب الجرم؟ هذا رغم أن الفقرة

**الرئيس:** شكرا السيد صالح براهيمى، وأحيل الكلمة إلى السيد الطيب بلدي.

**السيد الطيب بلدي:** شكرا السيد الرئيس. أوضح في البداية للزميل النائب أن كلمة "الباندية" جاءت على لسان السيد رئيس الحكومة، وأعتقد أنه يقصد من خلالها مجموعة موجودة في مستوى الولايات أو في مستوى بعض البلديات (للتوضيح).

أولا أتقدم إلى السيد رئيس الحكومة بالشكر على عرضه لبيان السياسة العامة الذي يعتبر الثاني من نوعه بعد الذي قدمه السيد رئيس الحكومة الأسبق أحمد أويحي، رغم تعاقب 4 حكومات على مجلسنا الموقر.

لقد تكلمتم السيد رئيس الحكومة عن التقويم الوطني والتجديد الوطني، وهما شعاران ميزا مرحلتين هامتين، تبدأ الأولى من 1995 لتنتهي في 1998 وتبدأ الأخرى من 1999. وهذا ما جعلني شخصيا أميل إلى تقييم المراحل عوض الحكومات.

وأعتقد أن هذا راجع إلى اعتبارات وخصوصيات كل مرحلة، منها:

- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي تختلف من مرحلة إلى أخرى.
- حكومة يتغلب عليها أحيانا الطابع التقني دون السياسي.
- رئاسة حكومة تكون تارة للأغلبية وتارة أخرى يرأسها حتى من ليس لهم أحزاب.
- وزراء لقطاعات هامة سياسيا، تشرف عليها إدارات لا تنتمي إلى أحزاب.

ومن هذا المنطلق وإذا تكلمنا عن المرحلة ما بين 1995 - 1998، الكل يتذكر كيف كانت الوضعية الاقتصادية المالية، وكيف كانت الوضعية الأمنية من جراء الإرهاب

من أجل الثقافة والديمقراطية المدعو "أمروش اعمر" المختطف ليلة 01/10/07 ليتم تعذيبه ليلة كاملة، ولتطرح عليه عدة أسئلة خاصة برئيس الحزب وعلاقته بحركة "العروش"، وهدف زيارته الأخيرة للمنطقة، ثم تهديده بالقتل وعرضهم عليه اغتيال رئيس الحزب.

السيد الرئيس، السادة الحضور، كنا نعتقد أن مثل هذه الأساليب قد اختفت من الجزائر، لكن وأسفاه....

ودون الدخول في الجانب السياسي للقضية والذي يبقى سابقة خطيرة، فإنني أتطرق إلى الجانب القانوني القضائي ومعاملة العدالة لهذا الملف. فالسيد "أمروش اعمر" لم يستدع إلا بتاريخ 01/10/31 رغم أن وكيل الجمهورية قد زاره بالمستشفى بعد العثور عليه. فلماذا كل هذا التأخير في قضية بالغة الخطورة؟ وكيف تريد النيابة العامة لمحكمة "تيزي وزو" فتح الطريق الإرهابي لهذه القضية؟ فهل تم الحكم مسبقا؟ هل من قبل النيابة؟ هل بمثل هذه التصرفات والأساليب نبني عدالة قوية وهي الركيزة الأساسية لدولة القانون؟

إن أرواح الشهداء، شهداء ثورة التحرير، وشهداء الجزائر الواقفة التي تسير إلى الأمام، وشهداء الربيع الأسود، تستحق جزائر عادلة وقوية. ونعتقد بكل موضوعية نحن في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أن هذه الحكومة لم تحقق ذلك، ولن تستطيع تحقيقه، وما يؤكد ذلك أنه رغم الكارثة الكبيرة التي أصابت الجزائر العاصمة إثر الفيضانات الأخيرة، فإنه لم تسلط أية عقوبات على المسؤولين المباشرين أو غير المباشرين لهذه الكارثة، لأن المسؤولية ثابتة، فإن لم تكن عمدية فهي مسؤولية مبنية على أساس الخطأ. (قتل غير عمدي كما تنص على ذلك المادة 288 من القانون الجزائي)

فلماذا لم تتجراً النيابة العامة على فتح تحقيق لمتابعة جزائية على أساس القتل الخطأ؟ شكرا والسلام عليكم.

- ما هي أجهزة وآليات الرقابة والمتابعة المتوفرة لدى الحكومة والتي تسمح بحماية كل هذه الأموال العمومية من التصرف اللامسؤول والبيروقراطية في المستوى المحلي؟

- ما هي الأدوات والآليات الاقتصادية المتعارف عليها عالميا والتي تسمح بتنفيذ كل هذه البرامج حسب التقنيات المعمول بها عالميا؟

السيد الرئيس،

- يعرف سعر النفط انخفاضا ملحوظا، وهذا له تأثير في المداخيل وبالتالي يمكن أن يرهن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو جزء منه ويرغم الحكومة على إعادة النظر في الغلاف المالي المخصص لهذه العملية.

هذا عن الجانب الاقتصادي. أما عن الجانب الاجتماعي، فرغم المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي ذكرها السيد رئيس الحكومة، تبقى الجبهة الاجتماعية هي المؤشر الحقيقي والملموس، ولا بد من نقل بكل مسؤولية الواقع الاجتماعي بكل سلبياته والوضعية المأساوية التي يتخبط فيها المواطن.

فلاضطرابات لا تهدأ في مكان أو قطاع حتى تنفجر في آخر، وهذا تدمرا من اتساع دائرة البطالة والفقير والتهميش. فأين نحن من الخطاب السياسي لمحاربة الفقر والتهميش؟ وما هي نتائج الندوات التي كلفت خزينة الدولة أموالا باهضة؟ السؤال يبقى مطروحا.

إن الظروف الاجتماعية والصحية التي يعانيها المواطن منذ سنوات، تتطلب اعتماد سياسة تضامن وطني إيجابية من شأنها المساهمة في توزيع الثروة الوطنية بصفة عادلة على الأفراد والمناطق بعيدا عن التهريج السياسي الذي يقوم به بعض المسؤولين. وهذا يسمح بتقليل الفجوة التي باتت تفصل الفئات الاجتماعية عن

الهمجي والتخريب والتقتيل الذي كان مسلطا على الشعب. ورغم خطورة المرحلة وصعوبتها، بقيت الدولة الجزائرية واقفة شامخة بفضل أبنائها الأوفياء من إطارات ووطنيين مخلصين.

وما النتائج المحصل عليها اليوم إلا ثمرة مجهودات هؤلاء الإطارات مع تضحيات المواطن البسيط لتفهمه وصبره وصموده أمام الظروف القاسية التي فرضتها عليه الإصلاحات الاقتصادية في مناخ أمني لا يطاق.

إن الإصلاحات الاقتصادية مكنت الجزائر من الحصول على التوازنات الاقتصادية الكبرى، وبالتالي إمكانية الانطلاق في النمو الاقتصادي الذي لم يأخذ بعده الحقيقي.

فهذا التغير في الوضعية المالية، ورغم انعكاساته السلبية اجتماعيا، يعتبر مكسبا للجميع ولا يحق التراجع عنه، لأن الصحة المالية للدولة هي إحدى الشروط الأساسية والضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني، بعيدا عن القرارات الشعبوية السياسية، وبالتالي التكفل بالبعد الاجتماعي على المدى الطويل.

ومن هذا المفهوم والمنطلق، يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قرارا سياسيا جاء في وقته، وبإمكانه إذا توفرت الشروط لتقليل المعاناة اليومية للمواطن في شتى الميادين.

لكن السيد رئيس الحكومة كلنا يتذكر البرامج الثلاثية والخماسية والسيناريوهات التي نفذت بها، والدور الذي لعبه أثرياء الأزمات والبرامج، مما يجعلنا نتخوف على هذه الأموال من التبذير والتحويل إذا لم تتوفر الشروط الضرورية لمراقبة صرف هذه الأموال ومتابعتها بكل شفافية. وفي هذا الإطار نتساءل:

تصحيحه. فكل واحد مسؤول عما يقول، على أن يكون الحديث في إطار اللياقة، وفي إطار الممارسة الديمقراطية التي نسعى إلى تكريسها. بودي أيضا ألا يكون نقاشنا عبارة عن "مبارزة بينغ بونغ" بل على كل نائب احترام قواعد العمل حتى لا يضطر أي كان بما فيهم أنا إلى التعقيب على ما جاء. لقد بدأنا أشغنا لنا بداية طيبة وبودنا أن يستمر النقاش بنفس الطريقة حتى نرسي قواعد عمل الممارسة الحقيقية.

فثقتنا فيكم كبيرة ليستمر هذا النقاش في الإطار الذي يسمح لكل منا بممارسة صلاحياته كاملة دون أن يتجاوزها ودون التعدي على الآخر بإلحاق أوصاف غير دقيقة به. شكرا لكم، وأحيل الكلمة إلى السيد فريد هباز... (غير موجود) إذن أحيل الكلمة إلى السيد بقبوي عبد القادر.

**السيد عبد القادر بقبوي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،  
أستهل مساهماتي في مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة بكلمة تضمنها البيان، مفادها:  
- توضيح مهام الإدارة المركزية وتحديدها توخيا للتنسيق والانسجام بين أنشطتها وضمانا لاستقرار شتى القطاعات.

- ترسيخ اللامركزية واللامركزية من خلال تعميق الديمقراطية وتوسيع المسؤولية المحلية.

- إعادة الثقة بين الدولة والمواطن من خلال تهذيب تسيير الشؤون العامة، واعتماد الشفافية والإنصاف والمساواة في استخدام المرفق العام.

سيدي الرئيس،  
أحسب أن خصائص الحكومة ومحدداتها قد تكون وراء الإبطاء بظهور نظرية للإدارة الجزائرية إلى الحد الذي

بعضها البعض وهكذا يكون الوثام وهذا هو الحكم الراشد. وشكرا على حسن الاصغاء.

**الرئيس:** شكرا للسيد الطيب بلدي. لقد عودت نفسي وإياكم في نهاية كل جلسة على تقييمها وإبداء بعض الملاحظات حول ما مر.

لكن هذه الطريقة المعتمدة، أثبتت أن هذا الأسلوب لا يفيد كثيرا، لأنه مع الأسف بعض الإخوة يتدخلون ثم يغادرون القاعة مباشرة بعد ذلك. فأبقى مجبرا للتحدث مع عدد قليل من السادة الحاضرين، وهذا ما يجعل الأخطاء تتكرر دائما وأبدا.

لذلك، حتى تسير الأمور في الاتجاه الذي نسعى إليه جميعا، أود التذكير بقواعد العمل التي انتهجناها منذ مدة.

الملاحظة الأولى: خصصت هذه الجلسة والجلسات القادمة وحتى التي سبقت، لمناقشة برنامج الحكومة الذي صادقنا عليه.

وعليه، يجب أن ينصب النقاش على مضمون ما تمت المصادقة عليه.

الملاحظة الثانية: لا يخضع التشخيص في النقاش لأسلوب العمل الذي اعتمدهنا. فالنقد يجب أن يخص القطاع والبرنامج، أما ذكر الأسماء، فليس من قواعد الممارسة أو العمل البرلماني.

كما يجب أن تبقى رموز الدولة بعيدة، ويتناول النقاش البرنامج ومضمونه، ليس إلا.

الملاحظة الثالثة: لثلا نضطر أو يضطر بعضنا لتصحيح البعض الآخر على من يأخذ الكلمة، أن ينتقي المتدخل جيدا المفردات التي يستعملها، لثلا يضطر زميله إلى

- الحساسية المفرطة لتوجيه أو لتقليل النقد.
- البحث عن جوانب النقص والقصور في أي انجاز مهم، والبراعة في اكتشاف مجالات القصور.
- تصيد الأخطاء ونسيان انجازات الماضي عند أول تقصير أو عجز في الأداء.
- الافتقار إلى دبلوماسية الرفض أو التفاوض واستخدام العبارات المجهضة للحوار.

هذه النماذج السلوكية السلبية تبدأ في الظهور عندما يبدأ الممارس في تولي مناصب إدارية عليا، يصبح بها مسؤولاً عن الآخرين ويستفيد جهودهم لتحقيق أهداف الإدارة أو المؤسسة. وحيث ليس أمام الحكومة فرصة لاختبار هذه السلوكيات أو محاولة تعديلها قبل شغل القيادات الإدارية لمواقعها، نفاجاً أحياناً بوصول بعض القيادات الإدارية فجأة إلى مستوى عدم الكفاءة القيادية، فلم يعد قائداً أو مديراً ناجحاً رغم كفاءته وبراعته كمنفذ أو كمروّس، في الوقت الذي لا توجد أداة إدارية ناجحة تقنع المسؤول بالتخلي عن نمطه التسلطي ليصبح أكثر مرونة وتفهما لاهتمامات مرؤوسيه وميولهم.

سيدي الرئيس،

إن نقطة البداية تكمن في قيم المسؤول الجزائري لا في مهارته. ورغم كل هذا، فإن تجارب الفشل الإداري تفوق التجارب الناجحة كما ونوعاً.

كما أن التجارب الإدارية الناجحة جاءت بتكاليف أكبر بكثير مما كان مخططاً، بل أن النماذج الفاشلة من المؤسسات المعنية بتنمية الإدارة الجزائرية سواء كانت نماذج حكومية أو خاصة، تزيد على النماذج الناجحة. والسبب وراء ذلك، يرجع إلى عدد من القيم والسلوكيات التي تنعكس وتترجم في شكل ممارسات إدارية سلبية تنتهي باقتلاع محاولات الوصول إلى فكر إداري جزائري موحد.

ومن هذه السلوكيات:

يدعو المرء إلى إعادة النظر في السؤال وما هيته كبديل للبحث عن الإجابة عنه. وعندئذ تصبح القضية محل تساؤل: هل نحن أصلاً بحاجة إلى نظرية للإدارة الجزائرية؟ أو بمعنى آخر، إذا كانت الإدارة الجزائرية بحاجة إلى نظرية، ألا يمكنها الاستناد إلى النظريات والأفكار التي قدمت إليها من الفكر الغربي أو الأمريكي أو الياباني؟

سيدي الرئيس،

إن الإدارة ببساطة هي طريقة تفكير وطريقة اتخاذ قرار. لذلك فهي تستند بالدرجة الأولى إلى مجموعة القيم الانسانية والفكرية التي يتبناها المسؤول الجزائري لتحقيق الأهداف من خلال الآخرين، أو لاتخاذ القرارات اللازمة للاستجابة لموقف معين. يعني هذا أن نقطة البداية في نمو الإدارة الجزائرية وتطويرها لا تكمن في إدخال تكنولوجيا جديدة أو تطبيق واستخدام أداة علمية، بقدر ما تستند إلى مدى توفير قيم إدارية إيجابية سواء سلوكية أو فكرية.

سيدي الرئيس،

بات المسؤول الجزائري بحكم أساليب وأسس التنشئة الاجتماعية، ومناهج التربية والتعليم، وبحكم الأطر المرجعية والمعرفية التي يستند إليها، يتسم بمجموعة من الخصائص التي تمنعه من إحداث أو تكوين نظرية خاصة بالإدارة الجزائرية، وتقعه عند حد الدراسة والتحليل والتشخيص والجدل.

ويرجع هذا في الغالب الأعم إلى مجموعة القيم الإدارية التي ينمو عليها عقل المسؤول الجزائري ويترعّرع. من هذه القيم ما يأتي:

- التلقين كأساس للتعليم. تنفيذ التعليمات الصادرة من المستويات العليا.

- البراعة اللغوية وفنون الجدل والتلاعب بالألفاظ.

- تداخل وامتزاج المشاعر والأحاسيس وصعوبة التمييز بين الذات والموضوع.

المعوق الثاني:

يقوم التفكير السلبي على التفكير في : - مشاكل التطوير لافرض التطوير.  
- تكلفة النمو لا عوائد التنمية.

سيدي الرئيس،

نريد للحكومة أن تنتقل من الاهتمام بالجزئيات إلى الاهتمام بالكليات، وتدعم الاهتمام بالتأمل دون الإندفاع وراء الانجازات الوقتية مع التركيز على الاهتمام بالنتائج لا بالأنشطة.

قطاع السكن:

تكلمت الحكومة، سيدي الرئيس، عن الانحرافات الملاحظة خلال السنوات الأخيرة.

إن اهتمام الحكومة بالمعضلة لم يحل ولو جزئيا الأزمة.

سيدي الرئيس،

استفاد المواطنون عدة سكنات جديدة، لكنها بقيت مسدودة وغير مستغلة من قبل أصحابها طوال سنين. وتلك حقيقة تعيشها عدة بلديات من الوطن، وهي حقيقة مرة يتفرج عليها الجميع في ظل أزمة سكن خانقة. إذا كان القانون يسمح بأن يمتلك أي شخص سكن أو أكثر....

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر بقيوي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مدني حود مويسه.

**السيد محمد مدني حود مويسه:** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله، وبه نستعين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة الحضور.

1 - الاهتمام بالجزئيات أكثر من الكليات.

2 - تفضيل الإنجاز على التأمل والتخطيط.

3 - الفرد لا الجماعة.

4 - التوثيق لا التذكر.

وهنا نقول إن المسؤول تميل عقليته إلى الاعتماد على ذاكرته لا على مستنداته، ويثق في قدرته على التذكر، بالرغم من أنه يعتبر النسيان نعمة في الوقت نفسه (ولله علينا نعمتان الأمل والنسيان)

5 - التفكير في الأزمة.

إن التفكير بهذه الطريقة يعتمد أساسا على مجموعة من الافتراضات السلبية التي تهدر بها طاقة الإدارة الجزائرية. فهذه الافتراضات تقوم على العديد من القوى النفسية المعيقة للإبداع والابتكار.

ومن هذه القوى:

- الخوف من الفشل الإداري.

- الإحساس بعدم الأمن.

- البحث عن المناورات الوظيفية لضمان الاستقرار.

- سرقة أفكار المرؤوسين وقهرهم نفسيا بما يمكن من السيطرة الدائمة على دعمهم الاجتماعي الإداري.

ويقوم التفكير السلبي على ثلاثة معوقات قاتلة للنمو والتفكير الإبداعي.

المعوق الأول: القدرة الهائلة للفكر السلبي بتحويل المشكلة إلى أزمة.

فلأصحاب هذه المدرسة قدرات خاصة لتصعيد المشكلة البسيطة وتحويلها بسرعة البرق إلى أزمة. هذه الأزمة توكل رؤيتهم السلبية للاجدوى وتشعرهم بمصداقية اقتراحاتهم.

لذلك يسعدهم دائما وجود الأزمات الإدارية التي يتبرعون في تحليلها لا في حلها.

حققت الجزائر الكثير من النتائج، مما جعلها تزعج الكثير. فراحت أقلام مأجورة تشن حملة شرسة مسعورة على أهم المؤسسات الدستورية في البلاد، من رئاسة الجمهورية إلى مؤسسة الجيش الوطني الشعبي الذي أصبح أكثر ارتباطا بالمواطن بفضل التضحيات الجسام التي دفعها خلال عشرة الدم والدمار، حماية للأمن ولممتلكات المواطن. وأنا على يقين أن الصورة الأليمة للجزائر قد ولت وإلى الأبد، وذلك بفضل تماسك أبناء الجزائر، وبفضل الجهود التي بذلها وببذلها فخامة السيد رئيس الجمهورية في المحافل الدولية. إن الانتعاش الشامل الذي شرعت فيه الجزائر في الداخل هو الذي أرجع لها المصداقية الدولية في الخارج. ولا أريد هنا تعداد المنجزات التي تحققت بفضل أسلوب الحوار والتشاور الذي اعتمده السيد رئيس الحكومة كوسيلة مثالية لحل المشاكل على الجبهة الاجتماعية.

فكان التحسين التدريجي للقدر الشرائية من أولى الأولويات، حيث نسجل انخفاض النزاعات الاجتماعية إلى أدنى المستويات، وهي المرة الأولى التي تحدث فيها الحكومة مناصب شغل جديدة، وهي المرة الأولى أيضا التي يحس فيها المواطن بالبداية الفعلية للإنعاش في جميع الميادين. ولعل الورشات المفتوحة في كل ولايات الوطن خير دليل على هذا التوجه.

ومن باب الإنصاف، أقول إن هذه النتائج لم تأت من العدم ونحن في حزب جبهة التحرير الوطني، ندرك معنى هذا الجهد الذي يحس به المواطن مباشرة، فراحتنا من راحة المواطن.

السيد الرئيس، إن هذه النتائج دليل على صحة نهج الحكومة في التسيير. وهنا أفتح قوسا لأشكر السيد فخامة رئيس الجمهورية، والسيد رئيس الحكومة على القرارات الشجاعة المتخذة لصالح سكان الجنوب، منها رصد ضعف ما كان مقررا من ميزانية التنمية في الجنوب، والتخفيض المعتبر لتسعيرة الكهرباء.

شاء القدر أن تبتلى الجزائر بكارثة طبيعية أودت بحياة المئات، وشردت الآلاف، وخلفت خسائر جسيمة في الممتلكات. وأمام هذا المصائب، أنحني أمام أرواح كل ضحايا هذا الظرف العصيب، وأهيب بالشعب الجزائري العظيم الذي هب كرجل واحد في عمل تضامني فاق كل التوقعات. ومن هذا المنبر، أود الإدلاء بشهادة في حق الرجال الذين وضعوا أنفسهم في خدمة الوطن الغالي، وذلك منذ الوهلة الأولى من حدوث الكارثة، والمتابعة الميدانية من أعلى مستوى، والزيارات المتتالية لفخامة السيد رئيس الجمهورية إلى المناطق المتضررة، وكذلك الإجراءات الاستعجالية التي اتخذها مجلس الحكومة، وعلى رأسه السيد رئيس الحكومة، في ظرف قياسي، وبفعالية ملموسة.

السيد الرئيس، السادة الحضور، ليس سهلا أن نقيم عمل حكومة ظلت تعمل بكل ما أوتيت من قوة وعزم من أجل خدمة الوطن في كل مكان من الجزائر الطيبة. وليس سهلا أن نقيم في سبع دقائق معدودة هذا الجهد الجبار الذي بذل في بعض الميادين الحيوية. ومن هذا المنبر المحترم استبشرنا خيرا لما قدم السيد رئيس الحكومة برنامج حكومته الطموح الذي حمل بصدق طموحات البرنامج الرئاسي الذي زكاه الشعب.

وها نحن اليوم نعود إلى رحاب هذا المجلس الموقر، وفي آخر دورة من عمر الفترة النيابية، وهي مليئة بالإنجازات التشريعية.

قلت نعود للإطلاع على ما تحقق من مكاسب وإنجازات وهي كثيرة ومتعددة.

السيد الرئيس، أحسن وسيلة للتقييم هي المقارنة الموضوعية للأشياء، ثم ترك الحكم للنتائج التي تعبر عن نفسها دون أي وسيط وكفيل. ولعل هذا ما يشجعني على العودة إلى الوراء قبل سنة خلت، حيث لا يمكن لأي جاحد أن ينكر التحسن الملموس الذي ميز البلاد خلال سنة من الجهد، وفي جميع الميادين. فخلال سنة واحدة،

والمسلمين عامة. وأقدر لجوء السيد رئيس الحكومة إلى المجلس الشعبي الوطني ليناقد سياسة حكومته العامة، ففي هذا نوع من الاحترام لهذا المجلس الموقر.

في مناقشة السياسة العامة للحكومة، لست ملزما بأن أناقش ما تريد الحكومة مناقشته، بل أرصد ما أراه جديرا بالرصد. فأولى الأولويات في نظري الوضع الاحتياطي المزري للشعب الجزائري، الذي استعصى أن يكسب قيد أنموهة من التحسن وذلك راجع في نظري إلى السياسات الخرقاء للحكومات المتعاقبة منذ بداية الانفتاح، وانفجار الوضع الأمني نتيجة إلغاء المسار الانتخابي. وأصر على أن تردي أوضاع الجزائريين الاجتماعية هي نوع من الإرهاب الذي ينتج سلسلة لا حصر لها من أنواع الإرهاب الأخرى، وتعتبر الحكومات سببا مباشرا فيه. لذلك علينا أن نحرر مشكلتنا فنقول إن حال الشعب الجزائري الاجتماعي المتردي هو الذي يبقى الإرهاب ويوسع رقعته. والذي يزيد في تفاقم الوضع هي السياسة الفاشلة للحكومات التي لم تستطع أن تحد من تفاقم الأزمة، والآن اتسع الخرق بين الحكومة والشعب، فلا مجال للثقة بتاتا. وعليه لابد من عمل مجد. ومازاد الطين بلة ما تمارسه الإدارة الموروثة عن الاستعمار من رشوة وبيروقراطية وفرنسة، مما يجعلها في نظر الشعب قرينة للاستعمار، بل هناك جوع إلى الظلم والفساد من الإدارة تمارسه ضد الشعب دون أدنى رحمة. وكل الإصلاحات فاشلة إلى حد الآن، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

بالنسبة إلى الديمقراطية، لقد تراجعت السلطة عن الحماس الذي كانت تعمل به في السنوات الأولى للانفتاح، ومن مظاهر ذلك التزوير، وعدم تطبيق القوانين، والاقصاء والفصل من الوظائف حسب الألوان السياسية، والإساءة للقيم الإسلامية والثقافية الأصيلة، واستئثار فئة قليلة بأموال الأمة، والتخلي عن السيادة التي جاءت بها الثورة الجزائرية، ودعم الإرهاب بطرق غير مباشرة.

ونرى من جهة أخرى أن مركزة القرار والغلو في الاستبداد

إنها الانطلاقة الحقيقية لتنفيذ برنامج صندوق تنمية مناطق الجنوب. هذا في الشق الأول، أما في الشق الثاني من النشاط الحكومي، فنجد التصور والمنهجية الرائعة والشجاعة التي تبناها السيد وزير الفلاحة في معالجته للمشاكل التي تعرفها الفلاحة منذ الاستقلال. والدليل على ذلك النتائج التي تحققت في ظرف قياسي. لا أقول هذا من باب المدح، لكن من باب الاعتراف بالجميل لكل المخلصين الذين يعملون في صمت وجدية، لا هدف لهم سوى خدمة الجزائر، الجزائر التي نريدها مستقرة، وآمنة، ومزدهرة، لأن مسار التنمية يحتاج إلى المثابرة والجهد المتواصل. وكم الجزائر في حاجة إلى أبنائها المخلصين حتى تكون في مصاف الدول المحترمة.

عاشت الجزائر، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار. وشكرا.

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد مدني حود مويسه، وأحيل الكلمة إلى السيد حملاوي عكوشي.

**السيد حملاوي عكوشي:** بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة والوزراء المرافقين له،

السيدات والسادة أصحاب السلطة الرابعة،

أخواتي، إخواني النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أعزي ضحايا الكارثة الوطنية، وأرجو من الله العلي القدير أن يرحم الذين اختارهم لجواره، وأن يجعلهم شهداء، وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان، "إنا لله وإنا إليه راجعون".

وأهنئ الشعب الجزائري بصيام رمضان المعظم بمزيد من الأجر والثواب. والسيد رئيس الحكومة مشكور على إتاحة هذه الفرصة لنا لنقل بصراحة على بلدنا وأمتنا، عسى ذلك أن يخفف عنا الضغط النفسي الذي نعيشه على مستوى البلاد خاصة، وعلى مستوى العرب

كما حدث للمجلس الإسلامي الأعلى الذي أصبح يتعاقب عليه بعد وفاة "حماني" رحمه الله من لا يزور المسجد إلا في المناسبات.

أما مادة التربية الإسلامية، فقد بدأت تتوارى عن المدارس.

وفي هذا نوع من الإهمال لتدريس الإسلام للناشئة على نار هادئة وترك ذلك للشعب يفهمه عن طريق الكتب في المكتبات التي تحتوي كل ما هب ودب. وقد تكون كتب المكتبات صنعة التطرف، ونحن لا ندري! حتى أن الجمعية الخيرية الإسلامية تقرنا بها إلى أمريكا لمجرد أن التقويم الوطني في عهد "بتشين" لم يطل كلمة "إسلامية"، فكان لا بد من الإجهاز عليها. وعلى مقربة من هذا المقر، يوجد مقر الكشافة الإسلامية، ولا ندري متى نشطت كلمة "إسلامية" منها أيضا؟! هذا ما يربك الأمور، لكن الناس لا يعلمون.

وعلى كل حال، والله ما ظننا أن الشيطان يبلغ من حكوماتنا هذا المبلغ.

وأقول بصراحة، وأنا خائف من جهل الحاكم بالإسلام أكثر من جهل المحكوم، لأن ذلك يؤدي إلى المشاحنة بين الشعب والحكم، كما هو الحال اليوم، ولسنا متفائلين بتدبير السياسات على الورق، فلطالما بقيت حبيسته، ومنها سياسة الإنعاش الوطني التي لم تمر على المجلس الشعبي الوطني، فهي قد تبدد سبعة ملايين دولار رغم حماسة الانطلاق، لأن الإدارة الحرامية هي بالمرصاد له.

فالخوف من أن يذهب المبلغ إلى المشاريع الوهمية، ويمكن جدا إلى القروض الهلامية، فضلا عما يذهب منه إلى الجيوب الفردية.

فالمعول على هذا المبلغ أن يذهب إلى الانعاش الاقتصادي الجزائري في عملية نقل دم جديد له. أما إذا تسبب هذا المبلغ في تدهور صحة الاقتصاد المعلولة، فلا ندري ماذا نفعل بعد ذلك؟! فأمریکا تملك زمام

هما المتسببين في الانفجارات المتتالية في دولتنا منذ الاستقلال، في حين أن حرية التعبير هي السبب الأول في تقارب الفئات الاجتماعية والسياسية، وفي تقارب هذه الفئات كلها والنظام الحاكم، ذلك أن حرية الرأي من شأنها أن تفضي إلى مناخ من الحوار، يجلب الثقة والاستقرار المؤديان إلى الإزدهار. وإذا استقرنا التاريخ، فنجد أنه يقول إن نهضة أوروبا الحديثة انطلقت من عقابها بعد أن نعمت أوروبا بثلاثين سنة تقريبا من الاستقرار والسلم، مما يجعلنا لا نطمح في استثمار ينعش البلاد إذا انعدم الاستقرار السياسي فضلا عن الأمن، ناهيك عن انعدام الثقة بين الشعب والسلطة. وطالما الصراحة منعدمة بيننا، فلن نتحدث عن التحسن في الوضع الأمني، والبدائية المعتبرة للاستثمارات، والثابت أن لا هذا ولا ذلك تحسن. فالإرهاب ما يزال موجودا وهذا ما نعد له العدة، والاستثمار في خبر كان إن بقي الأول، والأوفق أن ندع سياسة النعامة.

إن استغرابي شديد للسلطة الجزائرية التي ترفض استثمارات عربية لشعورها بأن ذلك يعزز التعريب، ويخذل التفرنس المفروض، وتحارب من جهة أخرى الإرهاب بالسلح والمناورة ناسية أن كل الدول التي لها مشاكل أمنية تحاربه بالثقافة أيضا، فالسيف والقلم سلاحان لا ينفصلان لمن أراد نجاحا لعمله في هذا الميدان. لكن أنا لنا ذلك، نحن أعداء الثقافة أصلا؟!

إن الحديث عن الثقافة يجرنا إلى الحديث عن الإسلام في هذا البلد، فمفهومه عند السلطة كمفهومه عند "أمريكا" التي تخلط بين الإسلام والإرهاب، وقد يكون هذا هو السبب الذي يجعلنا نرى التضيق عليه في أشكال عديدة.

ليست للسلطة خدمات للإسلام كبقية الدول العربية والإسلامية، وهو عندها بمثابة ثقافة محترمة نظريا، لكن لا توجد مؤسسات تقوم ببسطه وشرحه، ووزارة الشؤون الدينية أكثر كآبة من الشؤون الدينية في عهد تترك الأتراك للأمة العربية، وأخاف أن يترأسها من لا يصلي

الدولة. وهذا لا يتأتى إلا بالنزول إليهم، وبتكثيف قنوات الاتصال بهم، وبتحقيق العدل والمساواة، ودولة الحق والقانون، وبتنفيذ سياسة اقتصادية واجتماعية ناجعة.

لقد أشار السيد رئيس الحكومة في بيانه للسياسة العامة إلى المضي في طريق مسعى التجديد الوطني، ومسعى التقويم الوطني لمواجهة التحديات. وهي في نظري لفترة تعكس وعيا حقيقيا بالمصلحة العليا للوطن، وتبعث على الارتياح، وتزيد في عزيمة التعاون لإخراج البلاد من أزمتها.

ونحن في التجمع الوطني الديمقراطي ندرك تمام الإدراك الأضرار الجسيمة والهزات العنيفة التي تعرض لها المجتمع الجزائري جراء همجية الإرهاب ووحشيته، ونذكر بضرورة مقاومة هذه الآفة الغربية حتى نعيد للجزائر أمنها واستقرارها، لأن الاستقرار في عمومها يعتمد أساسا على التكافل الاجتماعي والتضامن الوطني، ويعتبر حجر الزاوية في تحقيق التنمية الشاملة، وهي الأهداف التي رسمها التجمع الوطني الديمقراطي في شعاراته العديدة منها:

"الأمل والعمل والتضامن" و "معا نقرر ونسير الجزائر" وما يزال يعمل على تجسيدها، ويؤكد تحقيقها ميدانيا مع الشركاء الاجتماعيين والسياسيين. كما أنه يعرف معنى التنمية والإصلاح الاقتصادي، لأنه أخذ على عاتقه مسؤولية تسيير مرحلة من أصعب المراحل التي مرت بالبلاد، واستطاع أن يعيد التوازنات الاقتصادية، ويحقق الاستقرار المالي، ويعزز آليات اقتصاد السوق في ظروف وطنية ودولية معقدة. لهذا فهو يقدر الجهود المبذولة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية، ويدعو إلى الاستمرار فيها، لأن أي تأخر في مسار الإصلاح بعد التوضيحات الجسم التي تكبدها المجتمع بأكمله ثمنا للتعدّل الهيكلية، ستتولد عنه صعوبات أكثر خطورة، وتوضيحات تزيد العبء على المواطنين، خاصة منهم الفئات المحرومة.

من هذا المنطلق، نحن نساند الملفات المطروحة للإصلاح

المحروقات في العالم، وقد تنخفض بها إلى ما دون العشرة...

**الرئيس:** شكرا للسيد حملاوي عكوشي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد العزيز فيلالي.

**السيد عبد العزيز فيلالي:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

الحضور الكرام.

يطيب لي في هذا المقام أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى السيد رئيس الحكومة، وإلى السادة الوزراء الساهرين على تنفيذ البرنامج الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني منذ سنة، وكذا على تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الذي يعد فرصة للتخفيف من معاناة المواطنين.

إن الوضع الذي نعيشه اليوم معقد - كما هو معروف - وناتج عن تراكم مشاكل عديدة. ويتوقف نجاح الحكومة على تقديم الحلول الجذرية لهذه المشاكل، والعمل على محو آثارها تدريجيا باتخاذ قرارات شجاعة ومخطط جريء بعيدا عن الترفيعات الظرفية المتخذة لإسكات المطالب والاحتجاجات التي تظهر هنا وهناك من حين إلى آخر.

إن الوقفة التضامنية الانسانية الأخيرة التي عبر عنها المواطنين، والمملوءة بمشاعر الأخوة والتكافل الاجتماعي، فاقت كل التوقعات والتصورات. ونحن لانستغرب ذلك من الشعب الجزائري الذي عودنا على هذه الصور الجميلة لاسيما في الظروف الحالكّة والأزمات. ومن ثمة، فعلى حكومتنا الموقرة أن تكون في مستوى الحدث، وفي مستوى هذا السخاء والعطاء إذا أرادت أن تعيد الثقة المنهارة بين المواطنين وهيئات

لا يمكن الجدال فيه وذلك لنقل المعارف والعلوم والتفاعل مع مقتضيات العولمة الزاحفة. كما أنه لا يمكن المساس باللغة الوطنية الرسمية، والتي هي لغة التدريس.

### 3 - المنظومة الصحية:

إن الصحة العمومية تعاني المرض وتحتاج إلى علاج، فهي تعيش وضعية خانقة، وعليها مديونية ثقيلة، حيث نجد مستشفيات كثيرة تعاني الإفلاس...

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد العزيز فيلالي، وأحيل الكلمة إلى السيد هاملي العمري.

**السيد هاملي العمري:** بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم،

زملائي النواب.

بعيدا عن منطق المتاجرة السياسية بمأساة الجزائريين - ومآسي الجزائر كثيرة والمتاجرة أكثر - أقول لا أريد أن يكون المدافع عن القضية العادلة والشرعية الضائعة والمصلحة العامة، مفلسا ولا منبئا ولا روببضا. فالمفلس ينتهي مغلوبا، والمنبئ ينتهي ضائعا أو مقتولا، وأترك الثالث.

وإذا كان لا بد من كلمة عن حقيقة الوضع القائم الذي يتغذى منه هؤلاء وهؤلاء، فهي بالضرورة "محاربة الفوضى" - بكل ما تعنيه هذه الكلمة - ويكون ذلك ببناء مؤسسات الدولة على أسس شرعية، غير مشوشة ولا مشوهة وفي إطار مشروع سياسي وطني، مرجعيته أصيلة، ومنطلقاته واضحة، وآفاقه واسعة، وأهدافه محددة. أما القفز على هذه الحقائق، فلا يجدي ولا يفدي، لأن الشعب الجزائري لم يفقد وجهته، ولم ينسلخ عن موروثه وقيمه، وتحركه الذاتي من أجل التضامن عند النوازل بعيدا عن الأضواء، خير دليل، ولا خير في من يعمل على قتل هذه المعاني.

والتي وقع إقرارها، وندعمها ونطالب بتكليف مسارها مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المستجدة في البلاد، مع المحافظة على بعدها الاجتماعي في المعادلة التنموية، لأن البعد الاجتماعي هو سبب وجود الدولة واستمرارها. وسأقف عند بعض هذه الملفات:

### 1 - إصلاح هياكل الدولة:

أصبح إصلاح هياكل الدولة أكثر من ضرورة ملحة استجابة للتحويلات والمستجدات التي طرأت على المجتمع. فالاستمرار في تسيير الإدارة بالشكل الحالي يدعم الاختلالات التي تشهدها البلاد حاليا، لأن الإدارة تمثل الأداة الأساسية لكل عمل تنموي وإصلاحي، وهي أداة من شأنها أن تعيد الثقة بين المواطنين والساهرين على أداء شؤونهم، إذا اعتمدت على الكفاءة والعصرية والشفافية ومحاربة الرشوة والتبذير والإهمال والبيروقراطية.

### 2 - المنظومة التربوية:

لقد كثر الحديث عن المنظومة التربوية، وسال كثير من الحبر لها وعليها. ومن جانبنا يمكن القول إنه رغم النتائج الجيدة التي حققتها المدرسة الجزائرية خلال أربعة عقود، فإن الأثر التربوي ما يزال متواضعا نظرا إلى ما تعانيه المدرسة من ثقل الطلب وقلة الإمكانيات. لهذا فإن الدعوة إلى الإصلاح والتقويم أصبحت حتمية حتى نواكب التحويلات الوطنية والدولية. فالدول المتقدمة تضع إصلاح تعليمها الوطني وتطويره في مقدمة الأولويات، لأن حجم المعارف العالمية يتضاعف كل سنتين في المتوسط، ويصبح بالتالي نصف المعطيات التكنولوجية لاغيا كل خمس سنوات.

إن الإصلاح يجب أن يكون إصلاحا وطنيا، غير خاضع للمشارب الإيديولوجية، بعيدا عن الصراعات والاتهامات، لأنه في خضم هذا الأخذ والرد سيضيع مستقبل الأجيال، وتفرض الحلول الترقيعية المبنية على "التكتيكات" والحسابات الظرفية، وليس على استراتيجية دائمة. وإن التحكم في اللغات الأجنبية

\* قطاعات التربية الوطنية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والاتصال والثقافة، والصحة والسكان: أسوق عنها الأمثلة الآتية:

1 - ماذا عن مصير الكفاءات العلمية الوطنية بالمهجر، يا سيدي الرئيس؟ عندما نسمع عن باحث في الفيزياء النووية كان يشتغل في الـ NASA، وإذا به يجد نفسه ضمن شبكة تشغيل الشباب بوطنه، وينتحر يوم 15 أبريل 2001 بقسنطينة في صمت رهيب، وفي يوم 16 أبريل تسلم جوائز بمناسبة يوم العلم بالمدينة نفسها. هل يحتاج هذا المثال إلى وقفة؟ حتى لا نخسر كفاءاتنا بالخارج، خاصة إذا أرادت خدمة بلادها.

2 - متى تعرف وضعية الأطباء الحاصلين من فرنسا أو غيرها على شهادة تخصص جامعية، التسوية، خاصة أن قطاع الصحة أحوج ما يكون إليهم؟ ومن الغريب أن يعترف بهم الاتحاد الأوروبي، ولا تعترف بهم بلادهم إلى حد الآن!

3 - اتهام محتوى برامج التربية الإسلامية بتخريج الإرهابيين، وعدم تماشيها مع الواقع والعصر. أمامي، سيدي رئيس الحكومة، برامج مراحل التعليم الابتدائي والإكمالي. فمثلا من مجموع 300 دروس، حصل التحفظ على ثلاثة مواضيع. فهل هذا يبرر إلغاء كل البرامج؟ وبصفتي أستاذ في العلوم الطبيعية أقول لك: لأكثر من عشر سنوات الكتاب المقرر للسنة الأولى في واد، والبرنامج المقرر على التلاميذ في واد آخر، ولم يطبع الكتاب الجديد إلا مؤخرا. فهل المقصود هو منع تعليم الدين الإسلامي لنصبح جميعا لائقين؟

4 - إن مسؤولية الإعلام كوسيط في عملية الاتصال السليم بين الحكام والمواطنين من جهة، ومختلف فئات الشعب من جهة أخرى، غائبة. أو قل إنها موزعة على مسيئ إلى كل قيم الأمة بمناسبة أو غير مناسبة، وعلى ناطق باسم مالك العصا والجزرة. أما هموم الوطن

سيدي رئيس الحكومة، قد لا نحتاج اليوم إلى التعمير بقدر ما نحتاج إلى وقف التدمير، لأن حصوننا مهددة قولاً وفعلاً، الدين حصن، واللغة حصن، ووحدة التراب حصن، والمنظومة القانونية وعلى رأسها الدستور حصن. وقد قال عمر لوال طلب منه المال لتحصين المدينة حتى تتمنع على الأعداء: "حصن مدينتك بالعدل، فإن الظلم مؤذن بخراب العمران". لذلك أبدأ بقطاع العدل.

\* قطاع العدل:

يا سيدي الرئيس، لا أنكر، بل أشكر جهودكم من أجل تقويم ما اعوج، وإصلاح ما فسد، ويكفيكم تمييزاً تبنيتكم لمبدأ الحوار كأسلوب حضاري، واستماعكم لما يطرحه ممثلو الشعب من انشغالات. وأضيف شيئاً، اسهروا على أن يأخذ صاحب الحق حقه، فقط. وأسوق مثالين:

1 - إن بين أيدي عمال (SNTR) بعين البيضاء أحكام قضائية نهائية صادرة عن المحكمة العليا منذ سنة 1995، ولم يستفيدوا هذا الحق! والغريب أن الحكم نفذ لصالح الفوج الأول، ولم ينفذ لصالح الفوج الثاني!

2 - لماذا يحرم الحاصلون على شهادة الليسانس في العلوم الشرعية من المشاركة في المسابقة للدخول إلى المعهد الوطني للقضاء، رغم الإقرار بالعجز الذي تعانیه البلاد والذي يصل إلى 300 قاض تقريباً؟ فهل من كلمة؟ إن تحسين القدرات البشرية يتجلى في إثبات الكفاءة يوم الامتحان، وليس في الاقصاء المسبق.

\* قطاعي الطاقة والمناجم والأشغال العمومية:

أشير إلى أن الانارة الريفية بولاية أم البواقي في تراجع، والغاز الطبيعي لا تستفيد منه سوى سبع بلديات من أصل تسعة وعشرين بلدية، مع تسجيل مشاريع لخمس بلديات. وإنه مما يخفف من هذه المعاناة في الإنارة والوقود، تسهيل تنقلهم إلى التجمعات الحضرية الكبرى، بالإسراع في إنجاز طريق السكة الحديدية الذي يمر بأربعة عشرة بلدية.

سيدي الرئيس،  
إنه بالرغم من الجهود التي تبذلونها أنتم وطاقتكم  
الحكومي، وأنتم مشكورون على ذلك، إلا أن المواطن لم  
يلمس بعد النتائج المكافئة لهذا المجهود على المستوى  
المحلي. وإن التخوف القائم اليوم، هو أن يتحول التخريب  
والعنف إلى الأسلوب المفضل لأي جماعة لها مطالب  
لإسراع صوتها والاستجابة لها.

سيدي الرئيس،  
إن الغالبية الساحقة من الشعب الجزائري تتطلع إلى  
تكريس دولة القانون والمساواة والعدل بين المواطنين.

وفي نفس الوقت تتطلع إلى تجسيد المصالحة الوطنية  
على أرض الواقع بجميع أبعادها الفكرية والثقافية،  
والكف عن الرشوة والمحسوبية. وإن احترام المواطن  
والاستماع إلى انشغالاته ومطالبه وبذل الجهد من أجل  
تليبيتها والكف عن عدم الاكتراث به، واحتقاره، واستفزاز  
مشاعره، والتحايل على إرادته واختياره الحر، ومعالجة  
ملف المفقودين بكل شجاعة وشفافية بعيدا عن  
المزايدات والتلاعبات السياسية، فهي جميعا جزء  
لا يتجزأ من المصالحة الوطنية ومع الذات.

سيدي الرئيس،  
إنه لاشيء أهم لأي دولة من منظومتها التربوية  
والتكوينية، هذه المنظومة التي يجب عليها أن تقوم  
بدورين أساسيين متمثلين في:

أولا: بت مجموعة من القيم والمقاييس التي على أساسها  
تبنى الوحدة الوطنية ويحافظ عليها، وهو ما اصطلح عليه  
عندنا بالشوايت الوطنية، وهذا من اختصاص المجتمع  
برمته، ويحدد بطريقة تشاورية يشارك فيها المواطنون  
وجمعيات أولياء التلاميذ والمجالس المنتخبة.

ثانيا: التفتح على العالم العصري للتحكم في العلوم  
والتكنولوجيات الضرورية التي تمكننا من الإلتحاق  
بالأمم المتطورة، وهذا من صلاحيات المتخصصين.

والمواطن، فبالإيعاز ترد! والدليل على ذلك "الشطيح"  
والغناء يوم الكارثة التي حلت ببلادنا وكأن شيئا لم يكن.

5 - تم إعادة بناء أقسام مدرسة "صلاح الدين الأيوبي"  
بعين البنيان في وقت قياسي، ولم ينتقل إليها التلاميذ  
إلا بعد الطوفان الأخير، لنفاجأ بصفتنا أولياء تلاميذ  
بعودة بعضهم إلى أقسام جاهزة الصنع في مدرسة ابن  
خلدون، دون مراعاة مشاعر التلاميذ، ولا المخاطر  
المحتملة من وراء ذلك.

أكتفي بهذه الملاحظات سيدي الرئيس، وأملنا فيكم كبير  
في أن تتبنوا هذه الانشغالات، ونسمع منكم كلمة طيبة،  
كما رأينا منكم عملا طيبا. وشكرا لكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد هاملي العمري، وأحيل الكلمة إلى  
السيد عثمان رحمان.

**السيد عثمان رحمان:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

نساء ورجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس،

نلتقي اليوم في وقفة مع النفس نقيم فيها سنة من العمل  
وذلك من أجل تشمين الإيجابيات والمنجزات، وتصحيح  
الأخطاء وتدارك النقائص التي لانريد لها أن تكون.

وأي نقد مهما بدا قاسيا، فإن منبعه الحرص الشديد على  
نجاح هذا الفريق الحكومي الذي نحن جزء منه، وإنجاحه  
هو نجاح الجزائر قبل أن يكون نجاح رئيس الجمهورية أو  
أحزاب الإئتلاف.

سيدي الرئيس،

إن اليابان تطورت باللغة اليابانية، وكوريا باللغة الكورية، والأرجنتين بالإسبانية، وتايوان باللغة الصينية.

فلماذا ولصالح من يراد لنا نحن الجزائريون أن نتطور بغير لغتنا وأن نستورد لغة أخرى مع التأكيد أننا من دعاة التفتح على اللغات الأخرى العالمية؟

وإن أي إصلاح لمنظومتنا التربوية لن يكتب له النجاح ما لم نحسن من الأوضاع المهنية والاجتماعية والمعنوية للمعلمين والأساتذة والطلبة وكل من يساهم في العملية التربوية.

سيدي الرئيس،

لقد بدأ يراودني تخوف حقيقي من أن المبالغ المرصدة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، لن تحقق الغاية المرجوة منها لنجد أنفسنا نراوح مكاننا بعد سنتين.

وعليه، فإنني أقترح توجيه الاعتمادات المالية لإنشاء نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات التي نملك فيها قدرات تنافسية عالية، وأن يكون منتوجها موجهاً نحو التصدير. وفي نفس الوقت يجب الاعتناء بالصناعة التقليدية وتدعيمها لما لها من قدرات على امتصاص البطالة.

سيدي الرئيس،

إن اغتصاب الأراضي وتهجير أهلها منها، وتهديم البيوت، وتقتيل الأطفال والنساء والشيوخ، وانتهاك الحرمات، والدوس على المقدسات، لهو الإرهاب بعينه، وإن نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته وانتفاضته المباركة، لهي الحرب الحقيقية ضد الإرهاب.

إن العالم اليوم في حاجة إلى عدالة تنصف الشعوب المستضعفة وليس إلى حقرة مطلقة تفرض على الشعوب نمط حياة وحضارة معينة.

سيدي الرئيس،

إن الخطر يداهمنا إن لم ننتبه إليه ونعد له العدة، ويتمثل في الانقلاب الحاصل على القيم والمبادئ والأخلاق، والذي نخشى أن يقلب الأوضاع رأساً على عقب، ويصبح الخائن لدينه ولوطنه وشعبه وإختياره الوقوف إلى جانب العدو المستدمر بالأمس إبان الثورة التحريرية المباركة، ضحية، وينعت في المقابل الشهداء الأبرار والمجاهدون البواسل بالمعتدين والإرهابيين.

فهل نحن منتبهون وعاملون من أجل إيقاف هذا الخطر؟

سيدي الرئيس،

إن سكان بلدية "الأبيض سيدي الشيخ" ينتظرون بشغف كبير تقرير لجنة التحقيق الوزارية، وأملهم أن تسرع اللجنة الموقرة في انتهائه واعداده.

سيدي الرئيس،

إن المواطن الذي وصل به الحال إلى أن ....

**الرئيس:** شكرا للسيد عثمان رحمانى، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد المالك بلعلى.

**السيد عبد المالك بلعلى:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية وقبل التطرق إلى بيان السياسة العامة، سأتلو عليكم مقولة تذكرتها وأنا أستمع إلى الإخوة وهي: "مصائب قوم عند قوم فوائد".

سيدي الرئيس،

يعتبر مثل هذا النقاش بمثابة الطريقة المثلى التي تصب في صلب الممارسة الديمقراطية داخل المؤسسات الدستورية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من أجل ترسيخ العلاقة التكاملية وتعميقها بين المؤسسات والهيئات وخاصة بين السلطة التشريعية والتنفيذية.

وأغتنم هذه المناسبة غير العادية لأقول إننا في التجمع الوطني الديمقراطي، نسعى دائما إلى أن نكون قوة إقتراح للحلول التي نراها تصب في خدمة المصلحة الوطنية دون مزايدة أو خزعلات سياسية، ولا قوة لوم على الآخرين أو تشاؤم. وعليه ومن هذا المنطلق، فنحن نساند كل ما يعود على الوطن والمواطن بالخير والإزدهار، لأننا مقتنعون كل القناعة بأنه لاوطن لدينا إلا الجزائر. ولقد تحملنا مسؤوليتنا يوم كان يراد للجزائر أن تقبر، في حين كان البعض مختبئين في جحورهم، والبعض الآخر حمل الحقيبة وهو في المطار.

ومن هذا المنطلق كذلك، وبعد سماعنا ما قدمه السيد رئيس الحكومة ضمن بيان السياسة العامة المستقبلية للحكومة، نستبشر خيرا للبلاد والعباد، بحيث أن كل الجوانب التي تطرق إليها السيد الرئيس، سواء ما تعلق منها بالجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، توجي لنا بأن الحكومة الجزائرية وإطاراتها تعمل جاهدة لرفع من قدراتنا الاقتصادية وهذا بالبحث عن أنجع السبل وأيسرها لتمكين المؤسسات الاقتصادية من أن تكون حقا اقتصادية ومسؤولة مسؤولية كاملة عن الدفع بعجلة النمو إلى الأمام، وتوفير الثروات واستحداث مناصب الشغل التي تضررت منها اليد العاملة الجزائرية والتضخم في إزدياد.

إذن كل هذه العوامل -خاصة بعد أن توصلنا، والحمد لله، بفضل السياسة الرشيدة لإطارات الدولة الجزائرية فيما يتعلق بالتوازنات المالية الكبرى، وبعد إستكمال الإصلاحات الأولى وتعزيزها بجملة من القوانين والاجراءات الاقتصادية الموجهة إلى دعم الإطار

التحفيزي للإستثمار، وترقية الشراكة والخصوصية لتهيئة الظروف المواتية والملائمة لتنمية مستديمة - ولكي لا تطول هذه الإصلاحات، أرى ضرورة الإسراع في تطبيق ما تبقى من الإصلاحات دون تردد أو تراجع حتى نخرج من عنق الزجاجة نهائيا، وبعم الرخاء وتحتل الدولة الجزائرية المكانة الحقيقية في عالم شرس لامكانة فيه للضعيف، وحتى لانبقى رهائن سعر البترول وتقلباته، خاصة وأن الكل متفق على أن الجزائر تملك من الكفاءات -حاليا خريجي الجامعات- وقاعدة صناعية وثروة فلاحية على وجه الخصوص، وطاقة سياحية هامة، وهذا ما لا تملكه بلدان أكثر منا ثراء.

كما أرى ضرورة إتخاذ إجراءات أخرى سريعة ومرافقة لمسار الإصلاحات، وهي المنظومة البنكية التي هي الآن بعيدة كل البعد عن الدور الحقيقي رغم كثرة...

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد المالك بلعلی، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بن محمد.

**السيد مصطفى بن محمد:** شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم.

قدم إلينا السيد رئيس الحكومة حصيلة السياسة العامة للحكومة معتقدا أنها حصيلة إيجابية. وبدوري أطرح سؤالاً واحداً: هل ياترى نظرتم إلى ما يطلبه المواطنون والمواطنات من ناحية تحسين المعيشة اليومية؟ وأعتقد أنه لا يمكن لأحد إعطاء الجواب، لأن المواطن وحده الذي يحس بالجمرة.

كما أنه لا يمكن تحقيق التحسين، خاصة ونحن دائما بصدد تطبيق الأوامر الصادرة من الخارج، بالإضافة إلى المشاريع التي تمس شركتي "سوناطراك" و"سونلغاز" ونية خصوصتهما.

إذن ، لابد من التطرق إلى هذه القضية في هذا المجلس والسعي معا إلى إيجاد الحل لها مع تفادي إجراء الحوار مع مجموعة تمثل نفسها فقط، لأنه بهذه الطريقة، من المستحيل الوصول إلى حل.

ثم إن القضية تهتم بالدرجة الأولى كل الجزائريين.

سيدي الرئيس،

إن عبء المسؤولية يقع عليكم، لأن القضية ذات أهمية كبيرة، ولأننا لانتقبل الجهوية ولا طلب الاستقلالية ولا أي أمر آخر. كل الشعب الجزائري كافح وناضل، وأنتم على علم بما جرى خلال محاورات اتفاقية "إيفيان" ومحاولة تقسيم الجزائر للحصول على خيارات الجنوب ...

**الرئيس:** شكرا للسيد مصطفى بن محمد... إنك تتكلم بتماطل، إسرع قليلا... (ضحك وشوشرة).

**السيد مصطفى بن محمد:** (يواصل) سيدي الرئيس،

أريد أن أضيف نقطة واحدة فقط وتمثل في ضرورة اتخاذ الحكومة مواقف حاسمة بشأن إعانة كفاح الشعب الفلسطيني ومساندته في محنته، لأنني لاحظت نوعا من الفتور تجاه هذه القضية، والسلام عليكم ، وشكرا.

**الرئيس:** هل رأيت السيد مصطفى، رغم أنك في المعارضة، إلا أن الجميع يصفق لك.

شكرا للسيد مصطفى بن محمد، وأحيل الكلمة إلى السيد امحمد بوعزارة.

**السيد امحمد بوعزارة:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

أيتها الزميلات، أيها الزملاء النواب.

ثم كيف يكون التحسين والميزانية المخصصة لقطاعي التربية والتعليم والصحة، من خلال قانون المالية، ضعيفة؟

وأذكر أنني قدمت طلبا للمجلس يلغي ديون المستشفيات، وإذ بي أفاجا هذا الأسبوع بصدور قرار يرفع من مصاريف المريض في المستشفى، وهو أمر غريب باعتبار أن عدد المرضى سيزداد بسبب انخفاض القدرة الشرائية خاصة منها المواد الغذائية، حيث بلغ سعر البطاطا هذه الأيام 70 دج للكيلوغرام الواحد، والطماطم، 120 دج. وعليه، أطلب من السيد رئيس الحكومة، إعادة النظر في القرار وإيجاد التدابير اللازمة لحل المشكل.

أتطرق الآن إلى قضية أعتقد أنها ذات أهمية كبيرة خاصة وأنها مست مجموعة من ولايات الوطن، وأسأل: لماذا لم تأخذ الحكومة بعين الاعتبار المطالب الديمقراطية، ولم تتخذ المواقف والقرارات اللازمة بشأنها؟

ولماذا إنتظرت إلى غاية تعفن الأوضاع، وإلى غاية طلب مجموعة معينة بالداخل، بانفصال المنطقة وبطرد رجال الدرك الوطني؟

علما أن هناك يد خارجية تحرك هذه المجموعة.

نعم، نحن من المعارضة، ولكن هناك خط أحمر يستحيل تجاوزه، خاصة وأن الدولة يهددها خطرا جسيما.

سيدي رئيس الحكومة،

إنكم تطالبون بالحوار، ولكن مع من؟ كان من المفروض

أن يجري مع ممثلي الشعب الذين بإمكانهم اتخاذ

التدابير. ثم إن القضية لاتعني فقط ممثلي الناحية، وإنما

تعني الجميع.

سيدي الرئيس،

إننا نولي في حزب جبهة التحرير الوطني عناية كبيرة بالجانب الاجتماعي، ولقد أثبتت التطورات الأخيرة التي هزت العالم عمق نظرة حزينا وصحة رؤيته الثاقبة.

وعليه، فإن القضاء على الإرهاب الجبان الذي يتغذى أساسا من لب المشاكل الاجتماعية للمواطنين، يتطلب منا جميعا وضع الآليات الجدية والضرورية للقضاء على كل أسبابه ومسبباته، وهو ما تعمل الحكومة على إبرازه ميدانيا بإزالة مظاهر البطالة وأسبابها، وبالتالي تفعيل الميكانيزمات لتوفير الشغل لآلاف المواطنين والمواطنات وبالأخص في الأرياف والمناطق النائية والمحرومة عموما. وإننا إذ نشتم الإجراءات الحكومية سواء تلك المتعلقة بالتنمية المحلية أو تلك التي تدخل ضمن إطار دعم الإنعاش الاقتصادي ومحاربة الفقر، وتفعيل العوامل المحفزة على الإستثمار، وتوفير الثروة الوطنية، نرى ضرورة التأكيد على توجيه المال العام نحو المشاريع التي تمس تحسين حياة المواطنين من توفير السكن وترقية الصحة وجلب المياه وإيصال الماء والكهرباء والغاز، وإنجاز مرافق أخرى ضرورية.

لقد رفعت الدولة ميزانية البلديات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2002 بنسبة 80٪. كما خصصت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغا قدره 525 مليار دينار.

وعليه، يجب أن تستهدف هذه الأموال الضخمة أساسا ترقية حياة المواطنين مع بعث تنمية حقيقية بكافة مناطق الوطن.

سيدي رئيس الحكومة،

إنني أناشدكم من على هذا المنبر -أنتم الحريصون على تسيير المال العام بكل شفافية، ولقد طبقتم ذلك في إطار الصفقات المبرمة مع الشركاء الأجانب- إحكام رقابة صارمة على تسيير المال العام على كافة المستويات بما في ذلك البلديات لإرساء ثقافة تجعل المواطن أو

لقد علمتنا التجارب التي مربها هذا الشعب العظيم أن المحن والنكبات مهما كان وقعها شديدا، فإنها تتحول في النهاية إلى عزيمة فلاذية لتجاوز المحن، وقهر الصعاب. ولذلك فإننا على ثقة أن خير ما نقدمه لهذا الشعب والوطن، أن نتجه نحو المستقبل بأقدام ثابتة، وألا نجعل الأحزان تتمكن منا أو تشنينا عن مواصلة المسيرة.

فناقشنا اليوم يجب أن ينصب أساسا على تقييم ما أنجزته الحكومة وهو كثير وكثير، وحول إستشراف تجليات المستقبل لا التباكي السياسي على ما وقع. وقد كانت أبرز أسبابه ناتجة عن قضاء الله الذي لا رد لقضائه، وإنني لأثني من على هذا المنبر على الأسلوب الحكيم الذي إنتهجه السيد رئيس الحكومة وأعضاء حكومته لمعالجة آثار الكارثة الطبيعية التي ضربت العاصمة وجهات أخرى عزيزة من هذا الوطن في 10 نوفمبر الماضي. وإنني على ثقة أن أي متعامل نزيه مع السياسة لا يمكنه أن ينكر جهدكم الكبير وسعيكم النبيل لتنفيذ الإجراءات التي إتخذتموها في اليوم الموالي للنكبة لصالح إخواننا الذين رزئوا في أبنائهم وإخوتهم وذويهم، وفي ممتلكاتهم وأرزاقهم.

سيدي الرئيس،

لقد تابعنا الحوار البناء والمثمر للسيد رئيس الحكومة مع إخواننا الذين جاؤوا لتمثيل "العروش" في منطقة القبائل لتجاوز آثار المحنة التي أصابت جزءا عزيزا من وطننا خلال الربيع الماضي. وإذ نعرب عن الإرتياح العميق لنتائج لقاء السادس من هذا الشهر والذي أدرتموه بكل حكمة واقتدار، نأمل أن تتوج أعمال الأفواج أو الورشات المتفرعة عن هذا اللقاء بنتائج إيجابية لصالح هذا الوطن، والتي من شأنها أن تعالج الأزمة علاجا جذريا ونهائيا حتى يشعر كل أبناء هذا الوطن بأنهم جزء من النسيج العام لشعبنا من تبسة شرقا إلى تلمسان غربا، ومن تيزي وزو شمالا إلى تمنراست جنوبا.

الشعب العظيم، يطوق منذ سنوات إلى غد أفضل ليعيش حياة الاستقرار والرفاهية والهناء بعيدا عن سياسة التسويف وسياسة الاستفزاز والإبتزاز.

سيدي الرئيس،

تكلم الكثير عن الثقة بين المواطن ودولته، وبين المواطن ومسؤوليه، وهذا أمر ندعو إليه ونشجعه ونحرص على تثبيته وتأكيد في نفس المواطن وذهنه. لكن كيف يمكن أن نتحدث عن الثقة، والشعب الجزائري يزداد فقرا وجوعا وبؤسا وتهميشا ويأسا من الحياة؟

كيف يمكن أن نتحدث عن الثقة والبيروقراطية والمحسوبية، والإدارة المتعفتة اختارت أسلوب صم الأذان بدل فتح الأبواب والحوار؟

كيف يمكن أن نتحدث عن الثقة، والمواطن مازال يحلم منذ أكثر من 30 سنة بمسكن يجمع أفراد عائلته؟ فكان تحويل حلمه سببه الرشوة والمحسوبية وطلب تجديد ملف مع كل قانون جديد، فكتم حسرته وحاجته وحرمانه والحفرة في نفسه.

كيف نتحدث عن الثقة، والشباب الجزائري لا يجد منصب شغل رغم الوعود الكثيرة والمتكررة للحكومات المتعاقبة؟ بل يصطدم بواقع غلق المؤسسات والمصانع وتسريح العمال، فيجد نفسه أمام القدر المحتوم كأسلوب للإقناع.

كيف نتحدث عن الثقة للمواطن الذي كان يحلم بمستقبل أفضل لأبنائه، يحسن تربيتهم وتعليمهم؟ لكن الواقع فرض عليه المفاضلة بين أبنائه لتحرم الأثني من التمدرس، بل يتعدى الأمر إلى توقيف معظم أولاده عن التمدرس ليشغلوا باعة خبز أو سجاير على الأرصفة، أو يستغلوا أبشع استغلال. علما أن القانون يمنع ذلك، وعلما أن التمدرس في المرحلة الأولى إجباري. فكيف له أن يوازي بين الواقع المر والقانون النظري؟ وأين الدولة في توفير المناخ الملائم لتطبيق القانون؟

المسؤول مهما كان موقعه، منتخبا أو معيننا، يعرف كيف يصرف المال العام، لأنه مال الشعب ويجب أن يتوجه لصالح هذا الشعب.

إن برنامج الحكومة ومنهجيتها في إنجاز 55 ألف مسكن في إطار البيع عن طريق الإيجار خلال عامي 2001-2002، سيساعد على إعادة الأمل لآلاف المواطنين الذين ظلوا ينتظرون لسنوات طويلة دون أن يستلموا المفاتيح. كما سيمكن الدولة من التفرغ لإنجاز آلاف السكنات الاجتماعية.

سيدي الرئيس، لقد أولت الحكومة عناية قصوى لدعم الاستثمار. وفي هذا المجال، فإن أحداث مؤسسات جديدة يتطلب شمولية العملية على كافة أنحاء الوطن...

**الرئيس:** شكرا للسيد أحمد بوعزارة...

السيد بوعزارة يستعين بصوته الجهوري. لذا هو في غنى عن مكبر الصوت... أحيل الكلمة إلى السيدة حسيبة طواهرية.

**السيدة حسيبة طواهرية (المولودة أمقران):** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة،

معالي الوزراء ومعاونيهم،

نساء ورجال الإعلام،

أخواتي، إخواني النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس،

إن بيان السياسة العامة للحكومة يبدو طموحا من أول نظرة ويسعى إلى تحسين ظروف معيشة المواطن الجزائري. كما نلمس من خلاله رغبة وإرادة لإعادة هيكلة الدولة الجزائرية، واحتلال مكانتها بين الأمم.

وكم هي فعلا أحلام راودت كل مخلص حر أبي من هذا

سيدي الرئيس،  
ليس المقام مجالاً لسرد الوقائع، لأن ما رأيناه وعاشناه منذ المرحلة الأولى من النكبة جديراً بالاعتزاز وبالانتماء لهذا الوطن الذي يعيش في ربوعه شعب مخلص لوطنه ولدولته، أثبت تماسكه وأسفه الشديد للتفاعل السلبي للسلطات في التكفل بالكارثة رغم تسخير امكانيات ضخمة بشرية ومادية، سهرت سيادتكم على دعمها، زد على ذلك الإعانات الوطنية والدولية التي لم تعرف في أغلب الأحيان طريقها إلى المتضررين.

إن هذه التصرفات هي نتيجة شرعية منقوصة ومخدوشة، وتعيينات عشوائية لتسيير شؤون المواطنين ودواليب الحكم، والتي نتمنى ألا تتكرر مستقبلاً. ولعل المرحلة تستوجب من المسؤول الأول اتخاذ الإجراءات الجريئة والكفيلة بالحد من مثل هذه التصرفات مع اختيار الرجال الأكفاء، والانفتاح على جميع فعاليات المجتمع للمشاركة في إيجاد الحلول الجذرية. وليتشجع المسؤولون الذين ثبت فشلهم في التسيير، في تقديم استقالاتهم أمام الشعب الجزائري، لتتجسد فعلاً قواعد الديمقراطية الحقة.

سيدي الرئيس،  
إن حركة مجتمع السلم أثبتت تخندقها مع الشعب، عازمة على المضي بما يحقق السلم والرفاهية وإعادة الثقة للمواطن من خلال المساعي الجبارة التي تقوم بها في ميادين مختلفة ومع جميع الشركاء المخلصين لهذا الوطن، وهي مدركة التحديات التي تحاك ضد هذا الشعب ومقوماته، مدعمة العمل الجاد الرامي إلى...

**الرئيس:** شكراً للسيدة حسبية، وأحيل الكلمة إلى السيد كمال بومنجل.

**السيد كمال بومنجل:** شكراً سيدي الرئيس.  
السيد رئيس المجلس المحترم،  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السادة الوزراء،

كيف نتحدث عن الثقة، والأسرة الجزائرية أنهكتها التغيرات والتقلبات؟

كيف نتكلم، سيدي الرئيس، عن الثقة، والجانب الأمني مازال يفتك بأرواح المدنيين العزل؟

إن الثقة، سيدي الرئيس، ليست كلمة مجردة نبتغيها متى شئنا، وفي أي وقت أردنا، ونستعملها عند الحاجة والضرورة.

الثقة، سيدي الرئيس، هي اطمئنان المواطن لمسؤوليه بعد أن يتمكنوا من إعادة البسمة والأمل، وتبني مشاكله وإيجاد الحلول لأزماته، والوفاء بالوعود والعهود، ليلمس الحلول التي طالما سمع عنها مغيرة للوضع المزري ولتتجسد دولة الحق والقانون.

سيدي الرئيس،  
تأتي مناقشة بيان السياسة العامة في ظروف خاصة جداً، دولية منها ووطنية، خاصة بعد فيضانات 10 نوفمبر 2001 التي مست العديد من ولايات الوطن والتي من أخطرها مناطق مختلفة من ولاية الجزائر العاصمة كباب الوادي وتريولي وبوزريعة ورايس حميدو والحمامات، وما خلفته من خسائر مادية وبشرية، حيث لا يسعني إلا أن أترحم عليهم جميعاً، ولا أقول إلا ما يرضي ربنا: إنا لله وإنا إليه راجعون.

إن الكارثة كشفت ورفعت الستار عن حقيقة الوضع وممارسة المسؤولين، وغياب السلطة في التفاعل السريع مع الكارثة منذ الساعات الأولى. ومن هنا نحیی أفراد الجيش الوطني الشعبي، ورجال الحماية المدنية، وشباب وسكان المناطق المتضررة، خاصة شباب باب الوادي الذين أسرعوا في عمليات الانقاذ رغم انعدام الوسائل، وخاطروا بأنفسهم في سبيل انقاذ المواطنين وانتشال الضحايا. فكان الإيثار والتعاون والتكافل خصلة هؤلاء، وليس هذا بالغريب بل من شيم هذا الشعب الأبي.

المحنة الوطنية، وإلى كل أسلاك الأمن، وعلى رأسهم الجيش الوطني الشعبي الذي ضحى من أجل بقاء الجزائر، ولنعتبر أيضا عن رفضنا لكل المساعي الرامية إلى إعادة هيكلة من أوصلوا البلاد إلى الخراب في الخريطة السياسية تحت أي غطاء كان.

سيدي الرئيس،

في الجانب الاقتصادي لرفع التحديات من أجل غد أفضل وتفاديا لتعكير التاريخ، نذكر، أولا، بتحمل التجمع الوطني الديمقراطي المسؤولية الصعبة في استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى في ظروف وطنية ودولية معقدة. واليوم نحن نسرع (الوقت من ذهب) في إصلاحات الجيل الثاني - بمعنى أن إصلاحات الجيل الأول كانت إجبارية - وتكلفتها الاجتماعية منتظرة، لأنه من السهل رمي المسؤولية ولكن من الصعب تحملها.

ثانيا، إجبارية العمل على الخروج من التبعية البترولية - هل يمثل البترول لنا نعمة أم نقمة؟ أترك السؤال مطروحا - والانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد مولد للثروة.

ثالثا: دعم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي بالتحفيزات والشراكة والخصوصية، لأنه الضمان الوحيد لنمو اقتصادي دائم.

رابعا: الإصلاح البنكي الهيكلي، وتطهير المحفظة وكذا التسيير. وأتساءل: لماذا فرق 8 إلى 10 نقاط بين نسبة التضخم ونسبة الفوائد؟

ولماذا فرق نقطة واحدة بين نسبة فوائد الاستثمار وفوائد التجارة؟

خامسا: العمل على نجاح برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي يبقى استثمار الدولة لتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، مع ترك جانبا الأساليب والعقليات القديمة.

زميلاتي، زملائي النواب، الأخوات والإخوة الصحفيين، أيها الحضور، السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

انطلاقا من إيمان راسخ بقدراتنا في التجديد الوطني وتقويمه، جعلنا التحولات التي مست الساحة السياسية عالميا ووطنيا بعد أحداث 11 سبتمبر، نتعاطف ونتضامن ونتقاسم ألم وعذاب الشعب الأمريكي عموما، وعائلات الضحايا خصوصا، لأننا نعرف جيدا هذا الألم والخراب والدمار، لقد عانيناهم طيلة عشرية كاملة، ومازلنا نعانيهم.

سيدي الرئيس،

إن التاريخ لا يرحم ويشهد أننا حاولنا مرارا وتكرارا تحسيس العالم، خاصة منه الغربي بخطورة الإرهاب الأصولي الدايم ووحشيته. وللأسف كان الجواب عبارة عن سؤال فاحش: من يقتل من؟ واليوم ورغم هذه البشاعة التي كان بالإمكان تفاديها لو لقينا آذانا صاغية وأياد ممدودة، نحن في التجمع الوطني الديمقراطي نسجل بكل ارتياح استيقاظ العالم ولو بشراسة، والتحاقه بنا في حربنا ضد الإرهاب، حربا قمنا بها ومازلنا دفاعا عن الجمهورية والعصنة، وحفاظا على التعددية الحزبية والديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، حربا يجب أيضا إكمالها عن طريق القضاء على البؤس والفقر والإعازة والنهميش والحفرة، وعلى استعمال القذرة والوزن باسم الحقوق الدولية، وخير دليل على ذلك دولة فلسطين.

سيدي الرئيس،

نذكر نحن في التجمع الوطني الديمقراطي بأننا بعيدون كل البعد عن ثقافة النسيان والشك، لا لزوم الكره والإنشقاق، بل لاستخلاص العبرة، واتخاذ الحذر الدائم لتفادي نفس الغلطات التي حتما تؤدي إلى نفس النتيجة. ولا شك أن التكلفة التي دفعناها يعرفها الكل. ولانفوت هذه الفرصة لتتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى شعبنا على وعيه ويقظته وتحمله وصبره في مواجهة

الحائظ، الحلم، الباخرة (باخرة استراليا)، وهي وضعية تقتل حتى الأمل. وأسأل: لماذا لا يخصص قسم وزاري خاص بهذه المسألة نتيجة أهميتها وتعقدتها، مع النظر في الوسائل قيد التنفيذ وفي النتيجة؟

وصفوة القول، سيدي الرئيس، من أجل جزائر جمهورية، ومن أجل رسالة نوفمبر، ومن أجل عهد شهداء الأمس واليوم، ومن أجل مستقبل أفضل لأجيالنا المقبلة، للتاريخ، علينا واجب الانتصار.

تحيا الجزائر، والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد بومنجل.

نقف عند هذا الحد. بودي فقط التذكير بأنه بقي من المسجلين 192 نائبا، إضافة إلى تدخلات السادة رؤساء الكتل، وعليكم القيام بعملية حسابية لمعرفة الوقت المتبقى للتدخلات.

تستأنف أشغالنا غدا في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا عوض منتصف النهار كما سبق وأن أعلنت. والمتدخلون الأوائل ليوم الغد هم السادة:

عبد الرحمن رواغة، عبد الله بوصيع، حامد بن سعدة، أحمد إسعاد، عبد الرشيد بوكرزازة، عبد الرحمن حبيبي، لعلاوي بلمخي، لخضر بوزرارة، محمد شهرة ومحمد صالح بوشارب.

شكرا للجميع، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والخمسين بعد منتصف الليل**

سيدي الرئيس،

في الجانب الاجتماعي: إن القول بأن الحالة الاجتماعية صعبة ومعقدة، فهذا تحصيل حاصل.

والسؤال الذي يجب أن يطرح نفسه هو: كيف الاستجابة لانشغالات المواطنين وتحسين الوضع للوصول إلى رقي اجتماعي؟

نحن في التجمع الوطني الديمقراطي نرى أن ذلك يتم: أولا: بمواصلة الإصلاحات (المنظومة التربوية، هياكل الدولة، قانون الأسرة... إلخ)

ثانيا: بتعزيز الحوار الدائم مع الشركاء وعلى جميع المستويات.

ثالثا: باسترجاع مصداقية الدولة باعتبارها قوة عمومية مدبرة ومراقبة.

رابعا: حكم راشد يسترجع الثقة بين الحكام والمحكومين، وكفيل بتمهيد الطريق نحو إدارة ومنتخبين في خدمة الوطن والمواطنين، وبالتحلي بالإنصاف، والمساواة والشفافية، والرقابة وتحكم أحسن في النفقات العمومية.

لمالا، سيدي الرئيس، إجبارية النتيجة؟

خامسا: ترك المواطن يؤدي واجباته والتزاماته، وعلى الدولة أن تضمن له حقوقه. كما نذكر هنا، سيدي رئيس الحكومة، بوضعية وحلم شبابنا الذين يمثلون أكثر من 70٪ من المجتمع والذين باستطاعتهم اثبات قوتهم وشجاعتهم وسخائهم الخارق للعادة، وخير دليل على ذلك يوم كارثة 10 نوفمبر. ووضعية شبابنا اليوم هي:

## W O U ° b

غير أن وقوف أبناء الجزائر المخلصين في وجه هذه الآفة الخطيرة التي باتت تهدد اليوم أمن واستقرار العالم بأسره، لا يفوتنا أن ننوه بكل إخلاص بالدور الكبير الذي قام به أعضاء الجيش الوطني الشعبي وقواته المرابطة في الجبال وعلى الحدود الوطنية وجميع أسلاك الأمن الوطني البواسل من درك وطني وشرطة وحرس بلدي وقوات الدفاع الشرعي لما قدموه من تضحيات جسام من أجل دحر جيوب الإرهاب أينما كانت.

سيدي الرئيس،

الجميع يدري الصعوبات التي تفرضها مكافحة الإرهاب والتي هي في الواقع مكافحة مستمرة تتطلب الوقت والجهد واليقظة المستمرة. وعلى هذا الأساس فالحكومة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالوقوف والتجديد للقضاء نهائيا على هذه الآفة التي ماتزال وللأسف تحصد يوميا أرواح أبرياء عزل في بعض المناطق من الوطن، ولن يتأتى ذلك إلا بتشجيع قوات الأمن والجيش وقوات الدفاع الشرعي من أجل تحفيزهم على مواصلة جهودهم النبيلة ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تستغلها بعض الأطراف لزرع نار الفتنة والإبقاء على الأوضاع كما هي.

بالإضافة إلى هذا يجب على الحكومة أن تفعل الدبلوماسية الجزائرية من أجل التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة في مكافحة الإرهاب. كما أن الأحداث الأخيرة التي عاشتها بعض ولايات الوطن تطرح عدة تساؤلات حول تهاون السلطات المركزية والمحلية في إيجاد السبل الكفيلة بفرض الأمن والسكينة للمواطنين وإيجاد حلول جذرية لمشاكلهم.

**1 - السيد أحمد شعواطي:** الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

السيد رئيس الحكومة،

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد استماعنا إلى العرض الذي قدمه السيد رئيس الحكومة المحترم حول السياسة العامة للحكومة، لا يسعنا إلا أن نشني على الجهود التي بذلها الطاقم الحكومي منذ تنصيب حكومتكم، والتي مازلت تبتذلونها في سبيل خروج البلاد من أزمتها الاقتصادية التي عصفت بها منذ سنين طويلة. كما أن الحصيلة السنوية التي عرضتها سيادتكم كانت ملمة بجميع القضايا الحساسة، وأعطت صورة واضحة لجميع ما تم إنجازه وما ينتظر الحكومة في المستقبل.

غير أن هناك بعض النقاط التي ماتزال بحاجة إلى فعالية أكثر وديناميكية أكبر من أجل الخروج نهائيا من جميع المشاكل التي تعانيها البلاد ولاسيما الوضع الأمني والوضع الاجتماعي ووضع بعض القطاعات الإستراتيجية التي تهم التنمية الوطنية.

فالهاجس الأمني يبقى من أولى أولويات الحكومة والذي عانت من فقدانه الجزائر أكثر من عشر سنوات تقاسي لوحدها ويلات الإرهاب الهجمي الذي خلف خسائر مادية وبشرية كبيرة جدا.

المعيشة. كما أن بلديات عديدة من الولاية يقاسي سكانها مشاكل جمة منها نقص الغاز وارتفاع ثمنه، ونحن على أبواب فصل الشتاء القارس في هذه المنطقة الباردة . وعليه نلتمس من سيادة رئيس الحكومة المحترم أن يخصص لبلديات ولاية المدية المجاهدة وعلى وجه الخصوص دائرة قصر البخاري برنامجا استعجاليا لتزويدها بغاز المدينة الذي ما فتئنا نطالب به وزير الطاقة المحترم في جميع تدخلاتنا. إن هذه البلدية التي يفوق عدد سكانها 70 ألف نسمة والتي تعتبر من أقدم دوائر الولاية والقطر الوطني، لهي جديرة بهذا المشروع الهام الذي من شأنه حل عدة مشاكل ورفع الغبن عن المواطنين وفك العزلة عنهم وفتح آفاق جديدة أمامهم . كما أحيطكم علما بسيادة رئيس الحكومة أن سكان مدينة قصر البخاري مستعدون للتعاون قدر المستطاع لإنجاز هذا المشروع الذي يبقى حلمهم الوحيد.

سيدي الرئيس،

إن الأموال التي رصدت لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والتي بلغت 07 ملايين دولار لهي جد مشجعة لرفع الغبن عن المواطنين ودفع التنمية الوطنية إلى الأمام. ولكن لا بد أن تنفق هذه الأموال الضخمة في مشاريع هامة ومنتجة مع عدم تبذيرها حتى تعود بالنفع على جميع المواطنين، ويشعر المواطن بوجود دولة قوية وحكومة تسهر على حل مشاكله. ولن يتأتى ذلك إلا بالرقابة الصارمة للأموال العمومية وبوضع الثقة في رجال قادرين ومخلصين ومؤهلين لهم الدراية الكافية بمشاكل المواطنين على المستوى المحلي .

أما فيما يخص قطاع التعليم العالي، فإن الوضع المزري الذي تعيشه جامعاتنا ومعاهدنا هذه السنة ولاسيما سوء الخدمات الجامعية من إيواء وإطعام واكتظاظ في المدرجات نتيجة القرارات الارتجالية التي تتخذ دون دراسة والتي يدفع فاتورتها اليوم الطلبة الجامعيون والأساتذة إلى أن أصبح مصير الطالب محل استفهام كبير، يفرض على الحكومة اليوم أن تبذل جهودا كبيرة من أجل إيجاد السبل الكفيلة بحل مشاكل جامعاتنا،

وكفانا من سياسة النعامة التي أصبحنا ننتهجها كلما تفجر الوضع ونهرول إلى الحلول السريعة والسهلة والظرفية.

إن على الحكومة مسؤولية عظيمة في إحلال الأمن والسكينة والاستقرار عبر كامل التراب الوطني، لأنه دون ذلك لن يكون هناك أي تقدم اقتصادي ولااجتماعي ولاثقافي ولاسياسي. وعلى هذا الأساس لا بد أن تلعب العدالة دورها في معاقبة كل من تسول له نفسه المساس بحرمة هذا الوطن واستقراره.

سيدي الرئيس،

لا يعتبر الأمن والاستقرار شعارات جوفاء أو كلام يتداول في الصالونات بل هو عمل ميداني ودون هوادة وهو مسؤولية الجميع دون استثناء.

سيدي الرئيس،

إن الوضع الاجتماعي الصعب الذي تمر به الشرائح المعوزة، ومختلف المشاكل التي يعانيها العمال في العديد من القطاعات الاقتصادية والخدماتية، يفرضان على الحكومة العمل أكثر وذلك برفع الدخل الفردي للمواطن ورفع القدرة الشرائية، ولن يتأتى ذلك إلا بالإهتمام بالقطاع الفلاحي والزراعة في الإنتاج والتقليل من استيراد المواد الكمالية التي يمكن الاستغناء عنها حتى تتمكن من استعمال الأموال العمومية في مشاريع اقتصادية هامة يستفيد منها الوطن والمواطن.

وإن هذا الوضع الاجتماعي الصعب الذي تعيشه أغلب شرائح الوطن، يجعلني أقف على الوضع الاجتماعي المزري الذي يعيشه سكان ولاية المدية، منه البطالة الخانقة التي يعانيها شباب الولاية بسبب قلة المرافق الاجتماعية والوحدات الصناعية، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالزراعة التي تعاني الكثير في هذه الولاية رغم تمتعها بسهول خصبة وإمكانات هامة تنتظر الدعم من الوزارة المعنية، حيث أن الولاية همشت كثيرا ويعاني فلاحوها نقصا كبيرا في الوسائل مع الحرمان وغلاء

فلاستقرار في حياة الفرد عامل ضروري لحفظ توازنه. ومن هذا المنظور ارتأينا كمثلثي حوالي مليون مواطن يشكلون ولاية المدية التاريخية، أن تكون مداخلتي مختصرة في 4 محاور هي: الفلاحة، الصحة، البريد والمواصلات، الأمن.

سيدي رئيس المجلس المحترم،  
سيدي رئيس الحكومة المحترم،

إن حوالي 60٪ من سكان الولاية يشتغلون في الفلاحة، وإن إنتاج العالم المتقدم من المواد الفلاحية يساوي 10 أضعاف ما ينتجه العالم النامي كما وكيفا. إذن المراهنة اليوم هي الفلاحة. فولاية المدية فلاحية بطبيعة مناخها، وأراضيها الخصبة تسمح بإنتاج جميع المواد الفلاحية بدون استثناء (الماء، التربة الخصبة، اليد العاملة المؤهلة طبعا) كلها عوامل تزيد في الإنتاج الفلاحي كما ونوعا والذي يعود بالخير على الناحية وعلى المواطن بصفة عامة.

سيدي الرئيس،

إن ترشيد الفلاح الحقيقي ودعمه قبل الانتاج وإبان عملية الانتاج وبعد جني المحصول في التسويق والتصدير، أمر ضروري للغاية. وهذا لايتأتى إلا بمساهمة الدولة في ذلك؛ فمثلا استقرار العقار وثبوته، مسح ديون الفلاحين الرسميين بتزويد الفلاح بالعتاد الحديث والقروض، سياسة أدمعها وأطلب تجسيدها في الواقع المعيش.

الصحة: سيدي الرئيس، إن الحالة تحتاج إلى لفتة خاصة من قبل الحكومة نظرا إلى الصدمة العنيفة التي ضربت جزءا من وطننا العزيز نتيجة العدوان الإرهابي. فهناك حاجة ماسة إلى أخصائيين في علم النفس إلخ... كما أن وجود هيئات تهتم بالماء وتطهيره وتوزيعه هي أكثر من ضرورة في الوقت الحالي.

البريد والمواصلات:

إننا نطالب بتعميم الهاتف الرقمي على جميع دوائر ولاية المدية، والذي استفادته دائرتين في المدة الأخيرة. وفي

وإعطاء هذا القطاع الاستراتيجي أولوية قصوى عن طريق رصد أموال إضافية لتحسين الخدمات الجامعية، وإرجاع مكانة الطالب والأستاذ مع التشاور مع أهل الاختصاص للخروج من هذه الدوامة التي تعيشها الجامعة الجزائرية وفي أسرع وقت ممكن.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،  
السادة أعضاء الحكومة،

إن ثقتنا فيكم كبيرة، وإننا نعي جيدا ثقل المسؤولية التي تحملونها والأعباء التي تتقاسمونها. وإننا لن نقصر جهدنا بإذن الله في تدعيمكم ومساعدتكم حتى نخرج من هذه الأزمة نهائيا، وضعوا بين أعينكم قوله صلى الله عليه وسلم: "إن المسؤولية أمانة وإنها في الآخرة خزي وندامة".

وفقمك الله وسدد مسعاكم لما فيه خير البلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**2 - السيد عبد القادر شقوة:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السادة الوزراء والمرافقون لهم،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
السلام عليكم وبعد،

بداية أستسمحكم عذرا، أيها السادة الأفاضل، في قول إن غاية المخططات والسياسات والمناهج المختلفة التي تصرف عليها أموال ضخمة وتبذل بشأنها جهود كبيرة، هي إحلال الأمن الاجتماعي ونمو الانسان.

فالأمن الاجتماعي يشمل أول ما يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن، بحيث يشعر أن له ركائز ثابتة في مجتمعه، تحفظ له وجوده وكيانه وتعلقه بأرضه ووطنه ودولته وحكومته.

فمن زاوية نظرنا إلى الإيجابيات فقد سجلتها في بداية مداخلتني، وأعتقد أن يدا كريمة واحدة لا تصفق ولا تستطيع أن تدفع الظلم والفقر الواقعين على أغلبية الشعب الجزائري، وأحاول أن أقسم موضوع كلامي إلى الجوانب الآتية:

أولاً: الجانب الاجتماعي: أسجل في هذا الإطار غياب الطبقة المتوسطة التي تحفظ توازن المجتمع ككلية وانحدارها إلى الطبقة الفقيرة، وتفرد أقلية فرنكوفيلية علمانية بالمال والنفوذ، ويوشك أن يقع الصدام، لأن الضغط يولد الانفجار.

فالمجتمع يسيادة رئيس الحكومة المحترم، في الدركات السفلى من الفقر والظلم، فضلا عن تعمد رجال في السلطة تعطيل المشاريع والجمعيات الخيرية والدعوية وعلى رأس ذلك وزارة الداخلية، وقد كانت كل هذه الأمور المعطلة كعامل إطفاء للحريق تعمل على إخماد نار الثورة ونار الفقر والمرض والجوع. فهل تريد وزارة الداخلية الانفجار الاجتماعي؟ وما تفسيركم لتجميد عشرات الجمعيات الخيرية قديما وعلى رأسها حديثا الجمعية الخيرية الاسلامية التي يرأسها الشيخ شمس الدين، والتي ساهمت في إطعام ملايين الأفواه الجائعة وتزويج الآلاف من الشباب والفتيات مع التكفل الكلي أو النصفى بمصاريف الأعراس وتكوين الفتيات في الخياطات والطرز... إلخ؟

وإني أطالب بالنظر الفوري في هذا الأمر من قبل السيد رئيس الحكومة شخصيا.

وكنموذج عن الواقع الاجتماعي المتردي، فولاية سوق أهراس أجعلها لكم كمثال، حيث البطالة تتراوح بين 70 و 80٪، والخدمات الصحية في حالة يرثى لها، حيث لاوجود للأطباء الأخصائيين في التوليد وفي مجالات أخرى بالمستشفى المركزي. ومن بين 26 بلدية في هذه الولاية لا يتمتع بالغاز الطبيعي الجزائري الذي يمر أنبوه من هناك إلى الطليان والاسبان، إلا سكان مقر الولاية، سوق أهراس، وبلديتي الزعرورية والمشروحة.

هذا المنوال نحبي الحكومة وقطاع البريد والمواصلات على هذا الانجاز الكبير الذي سيفك لا محالة العزلة على مواطني هذه المناطق الصعبة.

الأمن: لقد أدت السلطات الولائية دورا كبيرا جدا -بمشاركة جميع المصالح الأمنية- في إعادة إسكان النازحين إلى مداشرهم الأصلية التي هجرها إثر الأعمال الإرهابية الهمجية. وفي هذا الصدد أنه بالجهود التي بذلت من أجل استقرار السكان في مناطقهم ونلتمس منكم، سيادة رئيس الحكومة، أن تقوم مصالحكم بمساعدة هؤلاء السكان بالوسائل التي يحتاجونها.

كما أن مساعدة البلديات النائية أمر ملح وأكيد لرفع معنويات المواطنين ليتفرغوا للعمل بعد أن ذاقوا الويلات.

فسياسة الوثام المدني تبدأ بالاهتمام بالمواطن وإرجاعه إلى أرضه ومنزله في الريف، وهو آمن مع أهله وفي عمله. ثم إن وتوزيع التنمية بالعدل على الجميع هو جوهر الوثام في حد ذاته.

### 3 - السيد أحسن عربي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

معالي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

الإخوة الصحفيين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

أغتتم هذه العجالة لأوجه شكرا خالصا إلى السيد رئيس الحكومة على تفانيه في خدمة الوطن وتواضعه وإنجازه لكل طلب تقدمت به شخصيا إليه لصالح المواطنين، وتلك شيمه سيحفظها التاريخ له وستظل وشما خالدا في ذاكرة كل مواطن جزائري أسدى المعروف إليه.

أما عن بيان السياسة العامة، فالاختلاف في الطرح والرأي لا يفسد للود قضية ما دمنا جميعا متفقون على أن نخدم بإخلاص هذا الشعب وهذا الوطن العزيز.

ثالثا: الجانب الاقتصادي: أتساءل فيه عن الإنتاج الفلاحي الذي يأمنا من الجوع، أين تدعيمه؟ وأين الحرص عليه؟ وقد كانت الجزائر إبان الاستعمار تغطي أوروبا كلها في جانب الغذاء. وهل الاقتصار على المحروقات وحدها يكفينا شر السؤال؟

رابعا: السياسة الخارجية: فهي مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث لإخواننا في فلسطين وأفغانستان. والأدهى والأمر أن ندور في فلك الظلم الأمريكي قائلين "نخشى أن تصيبنا دائرة" كما قال القرآن الكريم الذي رد عليهم في نفس الآية قائلا: "فعمى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين". وليت شعري لو توقفت العمالة عند الإصرار بل أصبحت جمهورية الصوت، لاتخشى العار في رابعة النهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**4 - السيد عبد القادر زحالي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبع نهجه إلى يوم الدين.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي النواب،

السادة أهل الصحافة والإعلام،

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

في البداية أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد رئيس الحكومة على ما تفضل بتقديمه على مسامعنا من بيان تفصيلي للسياسة العامة للحكومة، حيث لم يترك صغيرة ولا كبيرة وفق منهج تحليلي طابعه الأساسي التشريع والافتع.

كما أشكر زملائي الذين سبقوني في مداخلاتهم القيمة وآرائهم المتنوعة والمختلفة والتي على اختلافها تشكل دعما للسياسة الرشيدة من أجل بناء مجتمع متطور مبني على أسس الأصالة ومتوخي للعصرنة في آن واحد.

أما "سدراتة" المدينة الثانية بعد سوق أهراس، والتي يبلغ عدد سكانها حوالي 60 ألف نسمة، فحرام عليها التمتع بذلك الغاز ويجوز في حقها أن تباع لمواطنيها قارورة الغاز شتاء بـ 400 دج، وكذلك حال سكان البلديات الأخرى كمداوروش وتاوردة والمراهنة والحدادة وأولاد بشيخ وأولاد إدريس وغيرها.

وقد بلغ تدني خدمات الدولة للمواطن في هذه الولاية إلى درجة أن أصبح فيها بعض المواطنين المتأخمين للحدود التونسية كالمجمع السكني أولاد عباس ببلدية سيدي فرج، يشترون الماء من تونس مقابل المازوت، فأين سيادة وعزة وكرامة المواطن الجزائري؟

أما تفشي الآفات الاجتماعية من مخدرات ودعارة، أكرمكم الله، ورشوة وخمور وطلاق من جراء الفقر والظلم، فحدث عنها ولا حرج في جميع ولايات الوطن.

أما عن إنجاز السكنات، فحي الشهيد "برال صالح" في سوق أهراس، نموذج عن الغش والتلاعبات بالإنجازات السكنية، حيث تعتمد أغلبية المقاولين الذين بنوا هذا الحي خلط كيس إسمنت واحد بتسع نقالات من الرمل، وقل بعد ذلك للبناء لاتنهار ولا تتصدع.

إنه حي على فوهة بركان يوشك أن يسقط على رؤوس ساكنيه، في الوقت الذي تتناول عليهم OPGI بسوق أهراس مطالبة إياهم بدفع 70 مليون سنتيم. وإنني أطالب بلجنة تحقيق تحقق في تلاعب هؤلاء المسؤولين بحي "برال صالح" الذي يفوق 1000 مسكنا. أما الكهرباء الريفية في هذه الولاية، فلم تغط الحد الأدنى المطلوب.

ثانيا: الجانب السياسي: أتساءل فيه باختصار عن المصالحة الوطنية وعن الإفراج عن المساجين السياسيين وعلى رأسهم عباسي مدني وعلي بن حاج، وهما يعدان رأسا في المصالحة الوطنية التي يتشدق بها الجميع، وعن فتح أبواب الإعلام في وجوه المعارضة ليعبر الجميع عن رأيه خدمة للوطن والمواطن.

المداخلة، فإن ذلك يعود إلى قناعتنا العميقة بل وقناعتنا جميعا بأن لانهضة ولا تطور دون استقرار وأمن.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد استبشر كل المواطنين خيرا بمشروع الإنعاش الاقتصادي والذي شرعت الحكومة في تكريسه ميدانيا. فمن شأن هذا المشروع - إن توفرت الإرادة الطيبة وذلك ما لان شك فيه- أن يعطي دفعا جديدا لحرية النمو الاقتصادي. لكن في المقابل لا بد وأن يرفق بمراقبة صارمة حتى توجه الأموال العمومية إلى مواضعها الخاصة ذلك أن ما يلاحظ في الواقع هو السبب الأساسي في ظهور بعض الاحتجاجات في العديد من المناطق وهو اكتفاء المسؤولين المحليين بإنفاق الأموال العامة في أمور شكلية كان بالإمكان تجاوزها كتغيير الأرصفة الصلبة بأخرى جديدة أكثر رداءة أو قطع الأشجار أو غيرها من أشباه المشاريع التي تزيد سخط المواطن وغضبه واحتجاجة وفقدان ثقته. لهذا يجب ارساء ثقافة الدولة حتى لدى أبسط المسؤولين لإحداث القطيعة بين ممارسات لا تهدف إلا لمزيد من توسيع الهوة بين المواطن ومؤسسات دولته.

وإذا كانت السياسة الاقتصادية في مجال الاستثمار قد حددت وبوضوح الميكانيزمات الأساسية التي تعجل وتوسع مجال الاستثمار، ووضعت القوانين التي من شأنها أن تسهله، فإنه ينبغي أن تتوخى أيضا الموضوعية في اختيار نوعية الاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا وإلا وقعنا مرة أخرى في ما يسمى باقتصاد "البزار"، ذلك أن الاستثمار الاستهلاكي قد يضاعف الأعباء على الدولة ولا يخففها.

كما ينبغي أن تراعى خصوصية المنطقة المراد الاستثمار فيها من حيث انتهاج سياسة التوازن بين مختلف مناطق الوطن حتى لا ينظر إلى العملية بروانة مريبة خلفياتها الجهوية أو العرفية أو غير ذلك. كما يجب أن تراعى طبيعة المنطقة خاصة تلك التي تمتاز بكونها مناطق فلاحية، ذلك أن توسيع العمران (بناء المؤسسات

إن مداخلتنا المتواضعة ستركز على بعض المحاور الأساسية التي وردت في العرض وستتمحور حول الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وإذا كان العرض الذي تفضل به السيد رئيس الحكومة قد أوضح وبكل دقة التوجهات الأساسية التي تنتهجها الحكومة للنهوض بالبلاد نهضة سليمة وسريعة تحقق طموحات وآمال المواطنين على اختلاف مستوياتهم ومشاريعهم بعد عشرية حمراء أحدثت شرخا كبيرا بين المواطن ومؤسساته فزعزعت ثقته وثبطت معنوياته، كما أسفرت عن تفكك في البنية الاجتماعية وخلخلة في البنية الاقتصادية وتقهرق في البنية الثقافية، فإن اليوم تبدو بوادر الأمل واضحة، حيث بإمكان هذه السياسة أن تزرع بذور الأمل والطمأنينة في نفس المواطن ليسترجع الثقة في غد مشرق بارتياح، ذلك أن سياسة الوثام المدني قد أعطت نتائج باهرة، حيث يلاحظ وبشكل ملموس عودة الاستقرار والأمن والأمان إلى ربوع الوطن كافة على الرغم من تلك الأحداث القليلة التي تحدثت بين الحين والآخر في بعض المناطق. وهنا يجب التأكيد على الاستمرار في تكريس سياسة الوثام المدني مع السهر في نفس الوقت على مكافحة الارهاب، هذه الآفة الغربية على مجتمع احتفل بعيد ثورته العظيمة منذ أيام قلائل، الثورة التي ضربت أروع صور للعالم في التآخي والوحدة والمحبة والتضحية والتسامح والنضال وكلها صور خلفيتها الأساسية حب الوطن.

لهذا يجب أن تسهر الدولة على مواصلة كل مجهوداتها لإحلال الأمن الشامل في البلاد وذلك بمزيد من التشجيع لقوات الأمن على اختلاف فصائلها وكذا رجال المقاومة والدفاع الذاتي والذين يشكلون الدعامة الأساسية لقوات الأمن، حيث أنه وللأسف الشديد نجد هذه الفئة الأخيرة (المقاومون) في كثير من المناطق محرومة من أبسط ضروريات الحياة بل أكثر من ذلك حتى حقوقها مهضومة إن عن قصد أو غير قصد.

وإذا كان تشديدي على هذه المسألة ورد في مقدمة

أما عن الشغل، فإن ما قامت به الحكومة من سن قوانين في مجال الاستثمار وإعادة هيكلة المؤسسات حفاظا على مناصب الشغل القائمة وفتح المجال لمزيد من المناصب، لهو أمر يطمئن ويريح. وما تم الاتفاق عليه مؤخرا من تسوية وضعية 1000 عامل، خاصة وأنا في شهر رمضان المعظم، لهو من المبادرات الحميدة التي تستحق عليها الحكومة كل الثناء. لكن يجب أن تتعمق النظرة بالتوجه خاصة إلى الشباب وعلى وجه الخصوص آلاف المتخرجين من المعاهد والجامعات والذين اليوم هم عرضة لكل العواصف ما دام الشارع والبطالة هما المال.

لهذا فإن العناية بالشباب بوضع سياسة حكيمة تتجاوز الحلول الظرفية (من العار على مجتمعنا أن يشغل المهندسين وحاملي الليسانس ضمن الشبكة الاجتماعية) من شأنها أن تعطي مزيدا من الاستقرار للبلاد ومن التطور والازدهار للمجتمع، وتقضي في نفس الوقت على الكثير من الآفات. وهنا يقول عالم اجتماع روسي (قل لي ما هي سياستك نحو الشباب أقول لك طبيعة سياسة دولتك) فشبابنا اليوم قد أصبح عرضة لكثير من الآفات، حيث استفحلت ظاهرة المخدرات وانحلت الأخلاق فاكنتت الشوارع والمقاهي وقل الحياء.

فأين دور الشباب؟ وأين دور الجمعيات؟ وأين دور القاعات المتعددة الرياضات؟

يجب إعادة النظر في شؤون تسييرها وظروف عملها وأهدافها ودورها في المجتمع. كما يجب توفير الامكانيات الضرورية لها، خاصة ونحن في عصر أصبح فيه العالم قرية صغيرة بحكم التطور التكنولوجي لآمكان فيه لمجتمع لا يملك أسباب المعرفة ولا يهتم بتطلعات شبابه ولا بتأهيله لمواجهة تحديات العصر.

أما فيما يخص الصحة، وانطلاقا من أن صحة المواطن أساس النهضة الاقتصادية والاجتماعية، فإن السياسة المنتهجة في هذا المجال الحيوي من شأنها أن تحدث قفزة نوعية. لكن نظرة بسيطة في مؤسساتنا الصحية قد

الاقتصادية) على حساب الأراضي الفلاحية من شأنه أن يحدث نوعا من الخلل بين قطاعين استراتيجيين. لهذا فإن ولاية تيبازة مثلا الاستراتيجية بحكم موقعها وطبيعتها، بالإمكان تشجيع الاستثمار فيها من خلال إنشاء وحدات للصناعة الغذائية سواء خاصة بالمنتجات الفلاحية بحكم أن الولاية ذات طابع فلاحى، أو خاصة بالصيد البحري بحكم توفرها على شريط ساحلي هام جدا، هذا فضلا عن قطاع البناء الذي يحتاج فيها إلى دفع قوى يرفع كل الإجراءات البيروقراطية التي يعانيتها المقاتلون وخاصة الشباب منهم وهم كثيرون تحذوهم إرادة كبيرة لخدمة ولايتهم ووطنهم.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن الملاحظ هو أن الدولة اليوم تبذل قصارى جهدها لتذليل المشاكل الاجتماعية والتخفيف من أعباء المواطن البسيط، وما منحة 2000 دج إلا دليل واضح على ذلك. لكن مازال ينتظر من الحكومة بذل الكثير والكثير من الجهود في هذا المجال، ذلك أن تحسن مستوى المعيشة يعني لامحالة نهضة اقتصادية.

وهنا سيدي رئيس الحكومة لا بد من اتخاذ اجراءات صارمة لمراقبة مستمرة لما يجري في البلديات، حيث يتم اخفاء معاناة المواطن عن المسؤولين ومثال ذلك بسيط ويتمثل في ما حصل أخيرا أثناء زيارة السيدة الوالية إلى بعض البلديات والقرى، حيث ما حدث مثلا في قرية "فجانة" (بلدية مراد) لمهزلة يندى لها جبين المواطن الحر الغيور على وطنه.

سيدي الرئيس،

إن توفير السكن مع الجهود العظيمة التي بذلتها الحكومة، بإمكانهما القضاء على الكثير من الآفات الاجتماعية وعلى هذه الإشكالية إذا وضعت ضوابط محكمة تتحكم في عملية التوزيع العادل. وأعتقد أنه لا يمكن التحكم في ذلك إلا إذا تم ربط هذا المجال بشبكة الإعلام الآلي التي إن تم ضبطها بإحكام بإمكانها أن تساهم في اضعاف طابع العدالة والمساواة على عملية التوزيع وكذا التحكم في أزمة السكن بشكل عام.

أيعقل أن يلجأ المعلم إلى بيع كنبه في كثير من الأحيان لسد حاجاته؟ أيعقل أن يكتظ في القسم أكثر من 50 تلميذ ونطلب رفع المستوى؟

أيعقل أن يقطع الطالب الجامعي يوميا أكثر من 100 كلم ونطلب منه أن يكون إطار الغد؟

أيعقل أن يجتمع في الغرفة الواحدة أكثر من 6 طلبة أو طالبات على اختلاف منابتهم وأهوائهم وتخصصاتهم ونقول المستوى قد تراجع؟

أعتقد أن مثل هذه المشاكل بمقدور الحكومة تجاوزها ولاشك في ذلك، خاصة وأن الحلول بسيطة في نظرنا وتتمثل في مضاعفة المجهودات عن طريق:

1 - انجاز المزيد من المرافق العلمية من الطور الأول إلى الجامعي.

2 - الاعتناء بالمعلم والأستاذ من حيث تحسين مستواهم الاجتماعي.

وهنا يمكن أن أقترح إقتراحا - وهو مطلب جماهيري نقله إلي مواطنو تيبازة- ويتمثل في بناء جامعة متعددة الكليات في أقرب وقت حتى نخفف الضغط على جامعات العاصمة التي فاقت طاقة استيعابها كل التوقعات.

تولد خوفا كبيرا من المستقبل، ذلك أن الكثير من المصحات الريفية قد تخلت عن دورها الأساسي من خلال انعدام آليات العمل بها سواء المادية أو البشرية، فأصبحت في غالبيتها مهجورة. أما المستشفيات، فإن الأوضاع في الكثير منها مزرية نتيجة سوء التسييرتارة وانعدام الإمكانيات تارة أخرى مع ملاحظة هامة هي عدم اتباع سياسة التوازن في هذا القطاع، ذلك أن بعض المناطق أو بعض الولايات تعاني من انعدام مستشفيات بالمعنى المراد من لفظة مستشفى، حيث يضطر المريض إلى قطع مسافات طويلة طلبا للعلاج.

وولاية تيبازة مثلا تحتاج إلى مستشفى جامعي في أقرب الأجل ذلك أنه من غير المعقول أن يتوجه مريض من "بني ميلك" مثلا ليطلب العلاج في مستشفيات العاصمة، هذا إن تحقق له ذلك بمستشفيات العاصمة.

أما قطاع التربية والتعليم العالي، فإن المشاكل التي يعانها القطاعان على الرغم من مجهودات الدولة الكبيرة في هذا المجال، تبقى دائما عائقا في تحقيق سياسة ديمقراطية التعليم. صحيح أن هذه السياسة تخلت عنها معظم الدول كالصين مثلا، لكن بحكم أن مجتمعنا مجتمع شباب في طريق النمو، فإن لاجال هنا للحد من التراجع عن هذه السياسة. ولكن لتحقيقها وتحقيق الأهداف المرجوة منها، يجب منح الأولوية لهذا القطاع ببناء مزيد من المرافق التعليمية، حيث أيعقل أن يسير طفل في سن السادسة من عمره مسافة 15 كلم في الصباح والمساء (في الظلام في فترة الشتاء) ليصل إلى أقرب مدرسة ونحن دخلنا الألفية الثالثة؟